# الفصل التاسع

# نظرية إميل دوركيم
# وتصورها لواقع المجتمع والانسان

## المحتويات


**مقدمة**

أولا : إشكالية النظام الاجتماعى ، أبعادها ومظاهرها

ثانيا : السياق الاجتماعى ، مكوناته وعلاقاته .

ثالثا : الانسان والخضوع للحتمية الاجتماعية .

رابعا : المجتمع كمصدر للعقلانية والوعى .

خامسا : الضبط الاجتماعى وآليات التأكيد على النظام .

سادسا : النظرية الدوركيمية ، تقييم نقدى .

## مقدمة

فى سعيه لفهم المجتمع والتفاعلات الحادثة فيه طور إميل دوركيم مدخلاً يعرف بالنزعة السوسيولوجية فى الفهم والتفسير ، حيث ينظر الى المجتمع باعتباره حقيقة كلية قادرة على تفسير ماعداها من الحقائق الجزئية ، وهى الرؤية التى جسدتها عبارة إيمل دوركيم بأن الحقائق الاجتماعية مفسرة لذاتها . بحيث شكل هذا المدخل أساساً لتيار سوسيولوجى شامل رأى فى الكل المقولة التفسيرية الفعالة ، والقادرة أيضا على تمييز المدخل السوسيولوجى وإكسابه هويته .

ويمكن القول بأن إيمل دوركيم قد إنطلق من القضية المتجددة دائماً ، وهى مشكلة النظام الاجتماعى ، وهى المشكلة التى تتخذ طابعاً خاصاً فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى . حيث تتخلق مشكلة تؤثر على مختلف جوانب البناء الاجتماعى اذا لم تواجه فإنها قد تتحول الى أزمة . وبالنسبة لإميل دوركيم كان المجتمع الصناعى هو الذى واجه أزمة ، والذى أشار اليه دوركيم فى كتاباته – وفى الوضع الأمثل – بمجتمع التضامن العضوى . واذا كانت أزمة المجتمع الصناعى هى التى أرقت إميل دوركيم ، فإن أزمة مجتمع التضامن الآلى – المجتمع الأولى – قد شغلته أيضا . فى هذا الاطار قدم إميل دوركيم تحليلاً عميقا ورائعاً لمشكلة النظام الاجتماعى فى نماذج بنائية متباينة .

وارتباطا بذلك قدم إميل دوركيم نظريته فى المجتمع الذى يمتلك استقلالية خاصة عن الأفراد المكونين له ، والذى تحكمه قوانين خارجة عن ارادة الأفراد . فهى قوانين تلقائية تحكم بناء المجتمع فى حالات استقراره وتغيره .

بيد أن الحقيقة المؤكدة والتى تشكل جوهر النظرية الدوركيمية تتمثل فى النظر الى المجتمع على أنه مصدراً لكل شئ ، ففى اطاره يتحول الفرد البيلوجى الى شخصية انسانية من خلال التنشئة الاجتماعية . ثم هو مصدر العقلانية والحتمية وحتى الانحراف . وهى المقولات التى سوف نعرض لها فى الصفحات التالية :

### أولا : أشكالية النظام الاجتماعى ، أبعادها ومظاهرها .

تعتبر قضية النظام الاجتماعى من القضايا الجوهرية التى فرضت نفسها على التفكير الدوركيمى . اذ يكشف تحليل الوثائق الأساسية لدوركيم عن وجود وجالين أساسيين واجه فيهما قضية النظام الاجتماعى . أولاهما طبيعة النظام فى مجتمع التضامن الآلى . وقد اعتمد فى

تشخيصه لهذه المسألة على المادة الاثنوجرافية التى توافرت له . أما المجال الثانى فهو مجتمع التضامن العضوى ، حيث شكلت مسألة النظام اطارا للحوار بينه وبين مختلف الاتجاهات النظرية الأخرى .

وفى محاولة توضيح وجهة نظر دوركيم فيما يتعلق بهذه القضية نجد أن النظام الاجتماعى له معنيان عند دوركيم بينهما اختلاف واضح وجذرى . أولهما نظام الطبيعة order of nature وهو يتكون من مجموعة الظواهر التى يخضع السلوك فى اطارها لنوع من الاطراد ، ويمكن تجريدها لتتخذ شكل المبادئ أو القوانين ، وتعتبر ظواهر مثل النضال من أجل البقاء أو حرب الكل ضد الكل ، ضمن ظواهر النظام بهذا المعنى . أما المعنى الثانى الذى يراه دوركيم للنظام الاجتماعى ، فيتحدد بان النظام لديه لايتضمن اطرادات الأهداف فقط . ولكنه يحتوى أيضا على ضبط السلوك الانسانى بالنظر الى بعض معايير السوك ثم مدى اتصال السلوك بالمثل التى تضفى عليه معناه (٢٢٥) .

وفى اطار النظرية الاجتماعية فان القول بالنظام الاجتماعى يطرح مباشرة لفرد كمكون مقابل ، والى حد ما يختلف تصور الفرد بالنسبة لدوركيم عنه بالنسبة للمعاصرين له . اذ نجد ان معظم الاتجاهات الفكرية تتناول الفرد من حيث كونه الفرد الواقع الامبيريقى وهو مايذهب اليه أصحاب الاتجاه النفعى أما دوركيم فنجده يتناول الفرد على المستوى التحليلى .. فالفرد بالنسبة له ليس الفرد الواقعى ، وانما هو نوع من التجريد النظرى (٢٢٦) . هذا التجريد يقترب الى حد كبير من المفهوم الحالى للشخصية ، وهو بذلك يتجاوز الفرد فى مستواه البيلوجى ، باعتبار ان سلوكه فى هذا المستوى محكوم بغرائزه البيلوجية ، أما على مستوى الشخصية فاننا نجد ان الفرد تكوين اجتماعى يشارك المجتمع فى خلقه عن طريق اضافة البعد الخارجى – الاجتماعى – الى البعد الذاتى . ويعتبر مفهوم الفرد بالمعنى الاجتماعى – التشخصية ، ذو أهمية جوهرية بالنسبة للنظرية الدوركيمية .

وتعتبر قضية نشأة النظام الاجتماعى أول القضايا التى واجهها دوركيم فى هذا الاطار . ففيما يتعلق بعلاقة الفرد بحالة الاجتماع نجد ان دوركيم يؤكد ان الانسان فيما قبل حالة الاجتماع كان لايعرف شيئا عن الأخلاق amoral ، وهى حالة تحدد طبيعته الأساسية فى هذا الصدد (٢٢٧) . وذلك ينفى امكانية ابداع أخلاق الاجتماع مادام يفتقدها أساسا . أما القول بأن الضمير الأخلاقى للفرد هو الذى مكنه من خلق المجتمع فهو قول مردود عليه لأن الضمير الفردى لايقوى بمفرده على وضع أخلاق أو تشريع قيم أو ابداع معايير . فمهما كانت

درجة خصوبة الضمير الفردى وغناه فان نظرة واحدة نلقيها على المثل العليا الجمعية لهى كفيلة بتوضيح الثراء الأخلاقى الذى يمتلكه المجتمع ، والذى يعجز الفرد عن الالمام بشتى جوانبه بغض النظر عن خلقه (٢٢٨) .

ومن الواضح ان طبيعة مشكلة النظام كما طرحها توماس هوبز شكلت نقطة بدء اهتمام دوركيم بهذه القضية . اذ نجده منذ البداية ينتقد التفسيرات النفعية لنسق علاقات التعاقد ، وهى التصورات التى ترجع فى جانب منها الى الاسهامات الهوبزية . بل ان ذلك يعتبر أحد مرتكزات اهتمامه بقضية تقسيم العمل الاجتماعى ، الذى اعتبر من الموضوعات التى اهتم بها الاقتصاد الكلاسيكى فى مجتمع تسوده الفردية . فى اطار ذلك يؤكد دوركيم انه كلما ازداد التخصص وتقسيم العمل فى النظام الاجتماعى ازدادت سعادة الانسان (٢٢٩) . وهى مسألة يتفق فيها مع أصحاب المذهب النفعى .

ويتميز اهتمام دوركيم بمسألة النظام ليس من خلال الفعل التكوينى كما فعل هوبز ، ولكننا نستطيع ان نؤكد ان اهتمامه بقضية النظام كان من خلال اهتمامه بالسلوك التنظيمى ، أى أنه اذا كانت المرحلة السابقة قد تعرضت لمسألة وجود النظام ، فالقضية الملحة الآن هى : كيف يتأسس تفاعل البشر فى اطار نظام اجتماعى ملائم ، واذا كان هوبز فى محاولته لتصوير حالة عدم الاستقرار الاجتماعى قد افترض تحليلا وجود مجموعة من الأفراد كل منهم يمتلك القدرة على السلوك العقلانى ، يعرفون مايحتاجون ومن ثم يؤسسون النظام لتأمين اشباع حاجاتهم ، فاننا نجد أن دوركيم يذهب الى القول بان هذا فرض غير صحيح . لأن الانسان فى حالة الطبيعة لايمكن أن يكون مائنا عقلانيا ، كما تذهب الفرضيات النفعية . ومن هنا وجدنا ان دوركيم فى تناوله لقضية النظام لايهتم ببناء القوة فى النسق ، وانما تركز اهتمامه على تأسيس النظام بين عناصر النسق ، والكشف عن عناصر النظام وتحليلها داخل بناء الشخصية الفردية ذاتها (٢٣٠) . فى اطار ذلك نجده يؤسس فصلا منهجيا واضحا بين التمييز التحليلى لما هو ( فردى ) وماهو ( اجتماعى ) ، وبين التمييز الواقعى بين ( الفرد ) و ( المجتمع ) . ويؤكد انه مادام المجتمع لايمكن أن يوجد واقعيا بدون الأفراد المكونين له ، فان الأفراد البشر الواقعيين الذين نعرفهم لايمكن وجودهم بالنظر الى العناصر الفردية فقط وانما لابد ان نأخذ فى الاعتبار المكون الاجتماعى لبناء شخصياتهم (٢٣١) . ويعنى ذلك اننا فى مواجهة نتيجتين هامتين . الأولى ، ان دوركيم لايقصر حالة الفوضى باعتبارها الحالة السابقة على نشأة النظام الاجتماعى والتى دخل فيها الأفراد فى حرب الكل ضد الكل وفقا للافتراض الهوبزى ، وانما

نجده يوسع هذه الحالة لكى تعنى امكان وجودها فى شكل انهيار بناء المجتمع الحديث حينما تسوده حالة الأنومى ، ومن ثم فهو يطرح فى اطار هذا الوضع مشكلة النظام الاجتمـ عى ثانية . أما النتيجة الثانية فتتمثل فى تأكيده أسبقية وجود النسق الاجتماعى على الفرد . أولا لأنه لكى يصبح انسان أو شخصا فانه ينبغى تأسيس البعد المعيارى فى بناء شخصيته وهو مايفترض وجود أخلاق مجتمعية أساسا ، هذا بالاضافة الى أننا حتى اذا وافقنا على التصوير النفعى – نشأة المجتمع على أساس التعاقد ومن ثم تأسس كل علاقات النسق النفعى على أساس التعاقد – فان ذلك سوف يتطلب بناء معياريا يدعم هذه الالتزامات ، وهو مايعنى رفض المقولة النفعية حول أسبقية الفرد على الجتمع (٢٣٢) .

بالنظر الى ذلك نجد ان دوركيم يطرح تصور النشأة التلقائية للنظام الاجتماعى ، وهى النشأة التى لاتمتلك بداية فردية محددة على مايذهب هوبز ، وانما امتلكت هذه النشأة – على مايذهب دوركيم – طبيعة اجتماعية أساسا . فى اطار ذلك نجد دوركيم يوضح انه اذا كان المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد كعناصر أساسية له ، فان ترابطهم يؤدى الى بروز ظواهر جديدة . ومن الواضح ان خصائص هذه الظواهر الجديدة لايكمن أساسها فى العناصر الأصلية وانما فى الكلية to-ality التى تشكلت باتحادهم . هذه الكلية عادة ماتكون مفسرة لذاتها تختلف ظواهرها عما هى كائن بالعقول الفردية . ومن ثم فهذه الظواهر ترجع أساسا الى المجتع ، وليس الى أعضائه المكونين له (٢٣٣) . وفى موضع آخر يؤكد أن الفرد والمجتمع كائنات من طبيعة مختلفة إلا أنها ليست متناقضة . لأن الفرد لايستطيع أن يمارس طبيعته إلا اذا كان متضمنا فى مجتمع (٢٣٤) . ثم يذهب الى ان المجتمع لايكتفى بأن تكون طبيعته خارجة عن ذواتنا الفردية . وانما يعبر عن نفسه من خلالنا ، فهو خارجنا إلا أنه يحتوينا envelop us ومن ثم فهو يعبر عن طبيعتنا . اننا مختلطون به . ومثلما يحصل الكائن العضوى الفيزيقى على غذائه من خارجه ، فانه بالنسبة للكائن العضوى العاقل نجده يعتمد فى غذائه على الأفكار والعواطف والممارسات التى تأتى الينا من المجتمع (٢٣٥) . ومن ثم ينزع دوركيم عن الفرد شرف تأسيس النظام الاجتماعى ، غير أنه لايتوقف عند هذا الحد فيؤكد ان أكثر انماط السلوك غرابة على المستوى الفرد يمكن تفسيرها بالنظرالى المجتمع الذى دفع اليها من خلال افراده . فالانتحار وهو الموت الارادى الذى قد يأتيه الفرد ترجع أسبابه الى المجتع . فهناك على مايذهب دوركيم قوة جمعية فى كل مجتمع ذات قدر محدد من الطاقة تدفع أفراد المجتمع

– فى بعض الظروف – الى نوع من تحطيم الذات . ومن ثم فأفعال التضحية التى قد تعبر عن المزاج الشخصى للأفراد من الناحية الظاهرية هى فى الحقيقة ذات اتصال وحقيقة خارجية توجد خارج الذوات الفردية هى الحالة الاجتماعية (٢٣٦) .

واذا كان دوركيم قد أوضح نشأة المجتمع بالنظر الى خاصيته التلقائية التى أشرنا اليها ، فهو يذهب الى تأكيد استمرارية النظام الاجتماعى بالنظر الى خاصيتى الخارجية exteriority والالزام أو القهر Constraint . وفيما يتعلق بالخارجية نجد أنها تعنى من ناحية ان كل فرد يولد فى مجتمع له استمراره ، وله بناؤه وتنظيمه المحدد ، ومن ثم له تأثيره على شخصية الفرد . فوجوده السابق عليه يعنى وجوده خارجا عنه (٢٣٧) . ومن ناحية أخرى فهى تعنى ان كل فرد فى المجتمع ليس ألا عنصرا واحدا فى الشبكة الكلية للعلاقات التى تشكل المجتمع . هذه العلاقات ليس من خلق أى من أفراد المجتمع ، غير أنها تتشكل من التفاعلات العديدة التى تقع بين الأفراد . ومن ثم فهى موجودة ، ولها فاعليتها المستقلة عن استخدامنا لها (٢٣٨) ولايعنى ذلك ان دوركيم يذهب الى القول بأن المجتمع من الممكن ان يوجد خارج كل أفراده ، وانما يحتوى الأفراد على البعد الاجتماعى من داخلهم أيضا .

وفيما يتعلق بخاصية القهر ودورها فى استمرارية النظام الاجتماعى . يذهب دوركيم الى أن هناك أنماطا للسلوك ، لابد ان يلتزم الأفراد بانجازها من قبل المجتمع . هذه الأنماط فى السلوك يخلقها الأفراد ، ولكنها تشكل جزءا من نسق الواجبات الأخلاقية الذى يوجد فى اطاره مع البشر الآخرين . وقد يخرج الفرد على هذه الالتزامات ، إلا أنه يواجه حتما بمقاومتها . فبينما أتمكن من تجاوزها فانها تشعرنى بقوتها الملزمة عن طريق المقاومة التى تبرزها (٢٣٩) . ويتضح هذا بالطبع فى حالة الالتزامات الشرعية التى تدعم بشكل كامل بنسق من الوسائل القهرية : كالبوليس والمحاكم ، هذا بالاضافة الى أن هناك كثيرا من الجزاءات الأخرى التى تعيد تأكيد الخضوع للالتزامات غير القانونية (٢٤٠) .

ويؤكد دوركيم صراحة أن التكيف والالتزامات نادرا مايستند على الخوف من العقاب الذى يطبق فى حالة خرقها . ففى معظم الظروف يوافق الأفراد على مشروعية الالتزام ، ومن ثم لا يشعرون بطبيعتها الملزمة عن وعى . فحينما أتوافق معها من كل قلبى ، فان الالتزام أو القهر يكون شعورى به طفيفا ، وقد لا أشعر به أبدا مادام لاضرورة له ، غير انه بلا شك يشكل خاصية جوهرية لهذه الحقائق الاجتماعية . ومن ثم نجد انها تؤكد ذاتها حينما أحاول مقاومتها (٢٤١) . والواقع ان تأكيد دوركيم على أهمية الالتزام موجهة صراحة ضد الاتجاه

النفعى أساسا .. ويشير دوركيم الى القهر أو الاكراه الفيزيقى .. فيؤكد ان الاكراه الفيزيقى هام بالنسبة للحياة الاجتماعية ، وهو لايرى فيه أكثر من التعبير المادى الواضح لحقيقة داخلية عميقة الجذور ذات طبيعة مثالية أساسا وهى السلطة الأخلاقية Moral Authority (٢٤٢) .

وفى أعقاب توضيح دوركيم لاسلوب تخلق النظام الاجتماعى والميكانيزات التى تحافظ على استمراره بفاعليته ، نجده يطرح شكلين للنظام الاجتمعى يواجه كل منهما مشكلة نظامية . لها أسبابها ونتائجها ، واستراتيجية لمواجهتها . أما شكلا النظام فهما مجتمع التضامن الآلى ومجتمع التضامن العضوى . غير ان القضية التى تستحق الاهتمام فى هذا الصدد ، هى أن مجتمع التضامن الآلى وهو الشكل البنائى الأول واجه مشكلته النظامية فى مرحلة النهاية حيث انهار كنتيجة لفاعليتها ، بينما نجد ان مجتمع التضامن العضوى واجة مشكلة النظامية فى البداية ، ومن ثم فيمكن القول بان المشروع النظرى لدوركيم وخاصة مؤلفه تقسيم العمل الاجتماعى ليس إلا استراتيجية عقلانية لمواجهة المشكلة النظامية فى اطار هذا النموذج البنائى . واذا اتفقنا على النشأة التلقائية لنظام التضامن الآلى ، نجد ان هذا النظام عاش حالة من الاستقرار والتوازن التى تأسست بالنظر الى عدة عناصر أساسية . ويتمثل أول هذه العناصر فى ان المجتمع يخلق القاعل على غراره . ونظرا لأن المجتمع هو التجمع الأكثر تأثيرا من حيث قوته الأخلاقية والفيزيقية والطبيعية ، فاننا نجده يمتلك من الثراء والعمق والتنوع مايؤهله لأن يكون قادرا على رفع أفراده ( عناصره الأساسية ) الى مستوى وجود أكثر سموا وملاءمة (٢٤٣) . فى مقابل ذلك نجد حالة من الاعتماد الكامل من الانسان على المجتمع الذى قد يأخذ شكلين أساسيين يمكن فصلها تحليليا . أما الشكل الأول فهو الاعتماد العاطفى Emotional dependence على الآخرين أو القيم والشكل الآخر يتمثل فى الاعتماد الاقتصادى لاشباع حاجاته الأساسية (٢٤٤) .

ويشكل الاتفاق القيمى والعاطفى العنصر الثانى الذى يؤكد حالة استقرار النظام الاجتماعى الذى يسود نسق التضامن الآلى . فالنظام المعيارى للنسق هو الذى يضبط سلوك الانسان من الخارج كما تؤكد وجهة النظر الهوبزية ، ومن ثم يؤدى دوره فى هذه الحدود كأحد شروط الموقف الاجتماعى التى ينجز فى اطاره الانسان سلوكه ، أما بالنسبة لدوركيم فنجده ينتقل الى التأكيد أساسا على لمعنى الذاتى للالتزام الأخلاقى ، حيث يستمر عنصر الالتزام الأخلاقى ويترسخ نظرا لأن الفرد لايكون حرا لأن يفعل مايريد لإنه أصبح على هذا النحو مرتبطا بالبناء المعيارى . فاتجاه الانسان نحو البناء المعيارى قد يكون حياديا من الناحية

الأخلاقية وإذا هو قد مارس سلوكه فى الموقف على أساس نفعى من خلال حساب العائد من السلوك حيث يعامل العنصر المعيارى فى هذا الاطار كأحد عناصر الموقف . أما فى الحالة الدوركيمية ، فاننا نجد انه من خلال عملية التنشئة يخلق المجتمع الانسان كشخصية مدربة أخلاقيا . وذلك يعنى ان العناصر المعيارية أصبحت مستوعبة داخليا وذاتيا ، ومن ثم يصبح بمعنى مـ متوحدا identified مع هذه العناصر المعيارية (٢٤٥) .

وتعتبر قواعد الردع والعقاب العنصر الثالث لدعم الاستقرار والتوازن فى اطار مجتمع التضامن الآلى . حيث يهدف المجتمع من أعمالها الى دعم بنائه المعيارى عن طريق اعادة ترسيخ البناء فى روح أفراده وبناء شخصيتهم وذلك باستخدام وسائل عقابية عديدة (٢٤٦) . ونظرا لحالة التجانس التى تسود البناء الآلى وكليته البارزة فان العقاب فى اطاره عادة مايكون صارما ، بحيث يصبح الخروج عليه ليس انتهاكا جزئيا اتاه الانسان المنحرف بقدر ماهو اعتداء على كلية المجتمع وقعت عليه من أحد أجزائه . ومن ثم فقد كانت وظيفة العقاب هى دعم الروح الجماعية . ويؤكد دوركيم اننا نحن الذين ننتقم لارضاء بعض العواطف التى انتهكت بداخلنا بواسطة ذلك الذى انتهك بيننا هذه العواطف (٢٤٧) . ويظل النظام فى بناء التضامن الآلى لا يواجه مشكلة حيث الفرد يصاغ معياريا على مثاله ، وهو يعتمد عليه اقتصاديا وعاطفيا ، ومن ثم فاذا هو قد انحرف لاسباب قد تكون داخلية أو خارجية ، فاننا نجد ان العقاب يعد فى هذه الحالة وسيلة نسقية مطروحة لاعادته الى جادة الصواب بما يحقق سواءه وسواء النظام .

ويتمثل صدق ومنطقية المشروع الدوركيمى ، فى تأكيده على ان انهيار هذا النظام أو تأسيس مشكلة نظامية فى اطاره لم يتم بفعل عناصر اجتماعية أو معيارية من داخله ، وانما وقعت مشكلته النظامية بفعل تزايد السكان الى الدرجة التى تخلقت فى اطارها حالة من عدم التلاؤم بين عدد السكان ، والموارد الاقتصادية فى التضامن الآلى ، ويعتبر بارسونز عنصر السكان عنصرا بيلوجيا وليس اجتماعيا ، كان له تأثيره فى تخليق ملامح المشكلة النظامية فى مجتمع التضامن الآلى (٢٤٧) . وبذلك نجد ان هذا الشكل البنائى واجه مشكلة فى النهاية استوجب حلها عن طريق تحوله الى شكل بناء التضامن العضوى . وفى اطار مجتمع التضامن العضوى ، وهو المجتمع الذى عاصر دوركيم تفاعلاته المتمثلة فى نظيره الواقعى المتجسد فى المجتمع الصناعى فيما بعد الثورة الصناعية والفرنسية مباشرة . حيث رأى دوركيم ان المجتمع يواجه الآن أزمة مرحلية خطيرة استفحلت حتى وصلت الى الدرجة التى اتخذت فيها شكل

مشكلة للنظام الاجتماعى ، وذلك لغياب العنصر المعيارى ، ومن ثم انعدام التآزر بين مجموعة الأفعال أو ضبطها ، وهو الدور الذى كانت تؤديه العناصر المعيارية ، مما هدد بحالة من الفوضى الشاملة وفقا للتسمية الهوبزية ، أو هى حالة من الأنومى كما يحددها دوركيم على هذا النحو . بيد أن السؤال الذى يطرح نفسه يتعلق بأسباب حالة الفوضى التى يتعرض لها مجتمع التضامن العضوى أو المجتمع الصناعى .

وتعتبر حالة التحول البنائى التى تعرض لها المجتمع الأوربى من الأسباب الرئيسية فى هذا الصدد . فمما لاشك فيه ان الصراع الطبقى أدى دورا تاريخيا هاما فى الانتقال بالمجتمع من المرحلة الأقطاعية الى المرحلة البرجوازية ، ثم واصلت البرجوازية صراعها حتى انتهت بقيام الثورة الفرنسية . بيد ان هذا الدور التاريخى للصراع الطبقى أصبح لامعنى له فى المجتمع الصناعى الجديد . حيث يمكن للظروف الجديدة ان تقود الى خلق نظام عضوى يؤكد الاستقرار والسلام الاجتماعى (٢٤٨) . ومن هنا فان على الصراع الطبقى ان يتوقف لأنه بدأ الآن فى تأسيس حالة من سوء التنظيم الاجتماعى .

ويعتبر النظام الجديد تقسيم العمل الاجتماعى فى مستواه الفردى أو الاجتماعى من العوامل التى من الممكن ان تؤدى الى انهيار النظام الاجتماعى للمجتمع الصناعى . فهو يؤكد انه اذا كان عنصر السكان هو الذى فجر التضامن الآلى . فانه ينبغى مواجهته فى اطار المجتمع الصناعى فحالة التنافس قد تنشأ مادام هناك تشابه فى الوظائف . ذلك انه كما كانت الوظائف أكثر اقترابا كل من الأخرى ، كانت أكثر تعرضا للصراع . فالقاضى لايمكن ان ينافس رجل الأعمال ، ولكن صانع الحرير وصانع المنسوجات يمكن ان يتنافسا . ويعنى ذلك ان المهن المتماثلة ، تكون احتمالية الصراع عالية بينها (٢٤٩) ، وذلك يعنى ان نظام العمل القائم فى بداية نشأة مجتمع التضامن العضوى يمكن ان يقود الى الصراع . كذلك بالنسبة للمشروعات الصناعية . فان هذه المشروعات عليها ان تتخصص فى وظائف متباينة ، أما اذا استمرت على وضع التنافس أو الصراع الحالى ، فانه من المحتمل هى الأخرى ان تسهم فى استمرار حالة الفوضى واستفحالها (٢٥٠) .

ومن العوامل التى يمكن ن تخلق مشكلة النظام الاجتماعى هى احتمالية الصراع الطبقى . فالصراع بين رأس المال والعمل يعتبر مثالا آخر على احتماليات الفوضى التى تتهدد النظام الصناعى . ففى العصور الوسطى كان العامل فى كل مكان يعيش الى جوار السيد ، بل انه كان يؤدى عمله فى ذات المؤسسة أو المحل ، كلاهما كانا جزءا من الشركة ويعيش فى

نفس الظروف ، ومن ثم فقد كانوا متساويين تقريبا . ونتيجة لذلك انتفت احتمالية الصراع . غير ان ذلك قد تغير مع بداية القرن الخامس عشر ، حيث لم تعد المهنة تنجز فى اطار نفس التنظيم المشترك . وأصبح السادة وحدهم هم الذين يتحكمون ، وحدث فصل حاد بين السادة والعمال . وأصبح للآخرين عاداتهم وقواعدهم ومنظماتهم المستقلة . وبتعمق هذا الانفصال تعددت المواجهات . وفى القرن السابع عشر تخلقت الصناعات الكبيرة واصبح العامل منفصلا تماما عن صاحب العمل ، وصاحب ذلك زيادة التخصص ، وارتبط بذلك ان أصبحت الانتفاضات revolts أكثر انتشارا (٢٥١) . ويؤكد دوركيم ان جانبا كبيرا من هذه الصراعات يرجع الى حقيقة ان الطبقة العاملة ليست راضية بالظروف التى تعيش فى ظلها ، ولكنها توافق عليها نظرا لأنها مفروضة عليها . ومادامو ليست لديهم وسائل لتغييرها ، فان العلاقات فى الصناعات الكبيرة فى المجتمع الصناعى تعيش الآن حالة مرضية (٢٥٢) .

ويرجع دوركيم أسباب المشكلة الاجتماعية على هذا النحو الى طبيعة الانسان فى المجتمع الصناعى . اذ يؤكد ان من أسباب بؤس Maliase الأنسان المعاصر شراهته غير المحدودة . ومن ثم فالمطلوب ان نحدد الأشخاص داخل حدود معينة وان عدم القدرة على ذلك يعد مرضـ . وان هناك فترات تاريخية كثيرة كالتى تعيشها كانت متخمة بالتشاؤم لأنها سقطت فى أسار الطموحات غير المحدودة . وتعتبر فاوست لجوته أفضل الأمثلة التى تعبر عن حالة اللانهائية هذه . ومن ثم كان اصرار هذا الشاعر على أن تعيش فاوست فى حالة كرب مستمرة (٢٥٣) . ثم يتجه دوركيم الى ابراز بعض أسباب الانهيار الكائنة فى بناء النظام الاجتماعى ذلك النظام الذى لايرعى المطابقة بين تقسيم العمل السائد من ناحية وبين الملكات ، والامكانات الطبيعية للبشر من ناحية أخرى (٢٥٤) .

ويبرز دوركيم انهيار البناء الأخلاقى للمجتمع كعامل من عوامل المشكلة النظامية التى يعانيها بناء المجتمع الصناعى . فهو يؤكد ان أزمة المجتمع الصناعى ليست أزمة اقتصادية (٢٥٥) . وانما هى أزمة أخلاقية أساسا . هذه الأزمة الأخلاقية التى يعيشها المجتمع الصناعى ترجع من ناحية الى اعتقاد دوركيم اتفاقا مع دى بونال ودى ميستر وسان سيمون الى انهيار قوة المعتقدات الدينية مما أدى الى تخلق فجوة أخلاقية (٢٥٦) . ومن ناحية أخرى نجدها ترجع الى اهتزاز الأخلاق التقليدية وانهيارها وعدم احلال نَسق أخلاقى آخر مكانها . ومن ثم فلم تعد القواعد الأخلاقية لها قوتها الملزمة ، ويعنى ذلك ان حضارتنا فى حالة أزمة أخلاقية ، وتسودها حالة من الأنومى anomie التى لها آثارها على مستويين . المستوى الفردى

حيث يدخل الانسان الى الارتباط بالأخلاق من خلال مدخل اللذة أو المنفعة ، وذلك يعنى ان الفرد يغفل التزاماته نحو المجتمع ، ومن ثم يؤدى ذلك الى اضعاف التضامن مع المجتمع (٢٥٧) . ونتيجة للتظرف الفردى على أساس من المصلحة الخاصة فى مواجهة الأخلاق الاجتماعية العامة ، فان ذلك يؤدى الى عدم شعور الانسان بالأمان والأستقرار فى مواجهة سلوك الآخرين وفى حالة غياب الأخلاق الضابطة والملزمة . بحيث نجده يؤدى سلوكه دونما ادراك واضح لمدى اتساقه وفعل الآخرين أو بتناقضه معهم . وهو مايعنى سيادة حالة من اللاقاعدة أو اللامعيارية أو اللاقيمية (٢٥٨) . حيث يجد الفرد نفسه مفتقدا الصلة تماما بينه وبين توقعات الآخرين المشتقة من البناء المعيارى للمجتمع أما على مستوى المجتمع فان حالة الأنومى تميل الى احداث حالة من الاستقطاب داخل بناء المجتمع . فمن ناحية تميل الدولة لأن تستوعب وظائف أكثر فأكثر . بحيث أصبحت هى التجمع الوحيد المنظم الذى يخضع له كل الأفراد ، فهى ذات كيان بعيد عن الفرد العادى . ومن ناحية أخرى انهارت أو ضعفت كل التجمعات التقليدية الأخرى ، تاركة للأفراد بدون أية روابط أو تنظيمات اجتماعية ، وأيضا بدون أن يشعروا بأنهم متضامنون مع شئ ما أسمى منهم . ثم يؤكد أنه نتيجة لذلك فاننا نترك الفرد نهبا لحاجات بلا حدود ومن ثم يتجه الى اليأس . بالاضافة الى ذلك تصبح الدولة طاغية تقهر الفرد وتكبته ، أو انها قد تصبح خاضعة مباشرة لأراء الأفراد ورغباتهم وهو مايؤدى الى انتشار حالة من الفوضى وافتقاد النظام السياسى . مما يعنى وجود المجتمع فى حالة من الأزمة الأخلاقية التى قد تؤدى الى انهيار البناء الاجتماعى (٢٥٩) .

وفى أعقاب تشخيص دوركيم لمشكلة النظام الاجتماعى فى مجتمعى التضامن الآلى والعضوى ، خاصة الأخير ، نجده يضع بعض المحكات التى يحاول بها اعادة تأسيس النظام الاجتماعى . حيث يقترب لتحقيق ذلك من خلال محاور عديدة .

١ – أول هذه المحاور أنه يؤكد على ضرورة تأسيس بناء أخلاقى يتصل بالحياة الدينية للمجتمع (٢٦٠) هذا مع ضرورة توفير نوع من الالتزام الاجتماعى . هذا الالتزام يمكن ان يكون بالنسبة لشخصية الانسان من الخارج . حتى يتخلق الأساس الذى يتأزر فى اطاره سلوك الانسان وتوقعات الآخر بما يخلق حالة من الاستقرار والسواء فى التفاعل الاجتماعى . ثم هو التزام معيارى من الداخل بحيث يحكم اتساق الفرد من داخله نحو الخارج الذى به الآخر والمجتمع . ومن ثم يعمق البعد الاجتماعى فى بناء شخصيته ، مما ينأى به عن موقف الانسان النفعى الذي ينجز سلوكه وفقا لاعتبارات حسابية .

٢ – أما المحور الثانى الذى يرى من خلاله دوركيم حلا لمشكلة النظام الاجتماعى فيتمثل فى خلق مجموعة من الجماعات المهنية التى تحتل المسافة بين الفرد والدولة ، بحيث يقف العامل وصاحب العمل فى اطار جماعة مهنية وأخلاقية واحدة ، ومن ثم نعيد – بشكل عصرى – الفاعلية التى كانت للجماعات التقليدية . تلك التى كان الفرد لديه انتماء عميق لها . ويؤكد دوركيم ان الجماعة المهنية ينبغى أن تصبح أساسا للأخلاق المهنية حيث يمكن تنظيم النشاط المهنى بفاعلية أكثر ، لأنها تكون على صلة بطبيعة أدائه ، واحتياجاته ولها قدرة على ملاحظة تطوراته . ويرى دوركيم ان الجماعة المهنية تكون ممثلة للعمال وأصحاب العمل ويمكن انتخابهم كجماعة ممثلة للمهنة بالنظر الى اسهامهم فى عملية الانتاج (٢٦١) . هذا وقد عالج دوركيم العلاقات المهنية فى علاقتها ببعضها البعض – وعلاقتها بالدولة ككل – كموضوعات اهتم بها دوركيم فى مؤلفه الأخلاق المهنية والمدنية (٢٦٢) .

٣ – أما البعد الثالث الذى يرى فيه دوركيم امكان حل لمشكلة النظام الاجتماعى فيتمثل فى قرار النظام عن طريق التوزيع الملائم للبشر فى الموقف الاجتماعى . حيث يطلب بالنسبة لكل من العمال وأصحاب الأعمال أن تكون الوظيفة أو العمل الذى يقوم به الانسان فى اطار التنظيم متلائما مع امكانياته وقدراته . أى تلاؤم الدور وامكانيات الانسان القائم بالدور .

## ثانيا : السياق الاجتماعى ، مكوناته وعلاقاته .

يختلف تكوين الموقف الاجتماعى عند إميل دوركيم عن نظيره عند كل من كارل ماركس وماكس فيبر . ولتوضيح ذلك نعرض أولا لمكونات السياق الاجتماعى وعناصره ، وثانيا لطبيعة الشروط الكائنة بالسياق الاجتماعى والمتحكمة فى سلوك الانسان . أما فيما يتعلق بمكونات السياق الاجتماعى فاننا نجد انه لا يتكون لدى إميل دوركيم من الفرد والآخر فقط كما هى الحال بالنسبة لتكوين السياق الاجتماعى بالنسبة لمنظرين آخرين . فبالنسبة لإميل دوركيم يتكون السياق الاجتماعى من المجتمع ، أو الضمير الجمعى الذى قد يكون هو الآخر أو يتضمن الآخر ، ثم الانسان الفرد ، ثم البناء المعيارى ، والسلوك التنظيمى والأدائى أى الذى يؤديه الانسان بهدف تحقيق غاية محددة .

ويتضح الوجود البارز للمجتمع من نفى دوركيم ان يكون الفرد هو الهدف الأساسى للجهد الأخلاقى ، حيث يبقى الفاعل الجمعى Collective subject أو المجتمع ذاته . فاذا

اعتبرنا الأخلاق نسقا من الالتزامات والواجبات ، فان المجتمع ينبغى أن يكون هو الفاعل الأخلاقى المتميز عن الأفراد .. ثم يذهب الى أننا فى هذا العالم الذى نعرفه وندركه ، يكون للتجمع فقط واقعية أخلاقية أكثر ثراء وتعقيدا مما يمكن أن تكون للفرد (٢٦٣) . ومن ثم فاذا وافقنا على فكرة ان المجتمع هو موضوع وهدف السلوك الأخلاقى بالاضافة الى كونه مصدره ، فاننا نستطيع أن ندرك بدرجة أفضل لماذا يمتلك السلوك الأخلاقى خصائص مشتركة تتصل بالالزام والرغبة ، بل أنه يصبح فى امكاننا أن نعرف بمعنى ما أننا نتجاوز طبيعتنا نتصرف أخلاقيا (٢٦٤) .

ولتوضيح ذلك يذهب دوركيم الى أن تحليل أى منا يكشف عن ضميرين ، احدهما يحتوى على الحالات أو الظواهر الخاصة بكل منها والتى تميز كل منا عن الآخر ، أما الآخر فيتكون من الحالات أو الظواهر التى تشير الى الآخر ، والمشتركة بين كل أفراد المجتمع . واذا كان الأول يشكل شخصيتنا الفردية ويكونها ، فان الثانى يتمثل فى الضمير الجمعى ، أو المجتمع الذى بدونه لايوجد هذا الضمير . وحينما يتكون سلوكنا من أى من عناصر الأخير ، فاننا لانتصرف ، أو نأتى فعلنا بالنظر الى اهتمامنا الشخصى ، ولكننا نسعى لتحقيق غايات جمعية . ورغم انفصال هذين الضميرين ، فانهما يتحدان لكونهما ينتميان الى نفس البناء التحتى (٢٦٥) . ويذهب دوركيم الى أن هذا الكل الاجتماعى عادة مايتكون من مجموع المعتقدات والعواطف المشتركة بغض النظر عن التعاون المباشر والمستمر بين المشاركين فى المجتمع لتحقيق هدف مشترك (٢٦٦) ، وهو مايعنى وجود الضمير الجمعى الذى له سلوكه وغاياته تلك التى تشكل قاسما مشتركا تسعى السلوكيات الفردية لتحقيقها اشباعا لحاجة هذا الكل . والى جانب الفاعل الجمعى يتضمن الموقف الاجتماعى الفرد الآخر الذى له طبيعته المتباينة عن الأنا فى كل من مجتمعى التضامن الآلى والعضوى . ففى اطار مجتمع التضامن الآلى نجد ان الآخر يتضامن تماما مع الأنا . حيث تتشابه عناصر المجتمع وأجزاؤه المكونة الى حد كبير . ويذهب دوركيم الى أن هذا التجانس الذى يسود مجتمع التضامن الالى لايتيح لأفراده التميز عن بعضهم البعض . ومن ثم تفتقد هذه المجتمعات وجود أى نوع من الترتيب أو التنظيم المحدد . ثم يشير الى المعشر كمجتمع واقعى يجسد هذا النمط من التضامن (٢٦٧) .

على خلاف ذلك نجد ان الآخر فى مجتمع التضامن العضوى له خواصه المختلفة تماما عن الأنا ، فهذه المجتمعات لا تتكون من الأجزاء المتجانسة أو المتماثلة ، ولكنه يشكل نسقا من الأعضاء المتباينين عن بعضهم البعض ، حيث يقوم كل منها بدور خاص مناط به . ويذهب

دوركيم الى القول بأن الأفراد فى مجتمع التضامن العضوى ليسوا متجاورين ومتجانسين ، ولكنهم متآزرون وخاضعون كل للآخر ، بالاضافة الى خضوعهما معا لعضو له فعله المؤثر على الأعضاء أجزاء المجتمع ، وأيضا على الكائن العضوى بكامله (٢٦٨) . يؤكد دوركيم ان الخلاف بين الأنا والآخر فى مجتمع التضامن العضوى ليس اختلافا ناتجا عن الرابطة الدموية وانما هو خلاف مهنى أساسا (٢٦٩) .

وبالنظر الى طبيعة الموقف هذه نجد ان دوركيم يرفض امكان تأسيس حالة الصراع بين الأنا والآخر سواء فى اطار مجتمع التضامن الآلى ، حيث يسود الصراع المؤسس على الأنانية المتوحشة على مايذهب هوبز . أو الصراع بالمعنى الاجتماعى نتيجة لامتلاك فرد ما القوة والسيطرة فى النسق على مايذهب ماركس . وفى مواجهة ذلك نجده يقول ان وجود الأنا والآخر فى ذات المجتمع يفرض على الأنا تحديد حقوقه فى اطار التسليم بحقوق الآخرين ، بحيث يؤدى هذا التحديد المتبادل الى خلق روح التوافق والاتفاق (٢٧٠) . ويؤسس رفضه لامكانية قيام الصراع من خلال تأكيده أن البشر يحتاجون الى السلام فقط اذا هم كانوا متحدين بروابط الاجتماع sociability ، وفى هذه الحالة تفرض العواطف على كل منهم الميل الى الآخر من خلال كبح جماح الحاجات المعبرة عن النزعات الأنانية . ثم يؤكد انه من وجهة نظر أخرى فان المجتمع الذى يضمهما معا لايمكن ان يبنى على أساس تورطهما معا فى حالة دائمة من الصراع . وانما يفرض وجودهما معا فى ذات المجتمع الزاما بتأسيس مجموعة من التنازلات المتبادلة (٢٧١) .

ويمثل السلوك التنظيمى العنصر الثالث فى الموقف أو السياق الاجتماعى حيث يكون عليه ان يصوغ التآزر بين سلوك الأنا والآخر كسلوكيات جزئية ، ثم التآزر بينهما معا من ناحية وبين متطلبات المجتمع من ناحية أخرى بما يحقق الأهداف المجتمعية العامة . ولتوضيح ذلك يؤكد دوركيم انه لكى يوجد التضامن العضوى فليس يكفى وجود نسق من الأعضاء ذات الضرورة كل بالنسبة للآخر . ولكنه من الضرورى بالاضافة الى ذلك التحديد المسبق لاسلوب تواجدهما معا . وأدائهما لسلوكهما المتباين (٢٧٢) . ولايقتصر السلوك التنظيمى على الموقف فى اطار مجتمع التضامن العضوى ، وانما له فاعليته فى اطار التضامن الآلى أيضا . بحيث يكمن الاختلاف الوحيد فى الهدف الذى يتجه الى انجازه السلوك التنظيمى . أى ماذا تهدف اليه القاعدة المنظمة . وفى اطار ذلك يؤكد دوركيم اننا اذا اتفقنا على أن القانون وسيلة تنظيمية ، فاننا ينبغى أن نميز بين نموذجين للقانون . القانون القهرى ، الذى يستند الى

مجموعة من العواطف والمعتقدات المشتركة ويتجه مباشرة الى فرض العقاب على كل انحراف عن القواعد المشروعة . ويعتبر القانون التعويضى أو الارجاعى restitutive هو النموذج الثانى ، حيث يهدف بالأساس الى ارجاع الحالة الى ماكانت عليه فى حالة الانحراف أو وقوع فوضى فى الموقف الاجتماعى . فهو يعمل على اصلاح التحطيم الذى وقع (٢٧٣) . وهو يذهب الى أنه اذا كان الأول يؤدى دوره فى اطار التضامن الآلى فان للثانى دوره فى اطار لتضامن العضوى . ثم يؤكد دوركيم انه أيا كان المصدر الذى ينجز الجهد التنظيمى ، فانه يستند فى هذا الانجاز الى مجموعة القواعد المنظمة للسلوك ، تلك التى تضبطه فى تحقيق هدفه لتحقيق غايات مباشرة ، مادامت هذه القواعد تمارس سلطة أخلاقية مشتقة من نسق القيم المشتركة التى نسميها عادة بالنظم الاجتماعية (٢٧٤) . ويذهب دوركيم الى القول بأن افتقاد التنظيم لايتيح الاتساق المعتاد بين الأفعال والوظائف (٢٧٥) . وانه اذا لم يؤد تقسيم العمل – الى تحقيق حالة من الضامن فى كل الحالات – فان ذلك يرجع بالتأكيد الى عدم تنظيم علاقات الأعضاء أو لأنها فى حالة من الفوضى أو الأنومى Anomy (٢٧٦) .

وتعتبر الشروط الموقفية هى البعد الثانى الذى له وجوده البارز فى الموقف الاجتماعى الذى ينجز الانسان سلوكه فى اطاره . ومن وجهة نظر دوركيم نجد ان الموقف أى السياق الاجتماعى يحتوى على مجموعة من الشروط التى تعنى فاعليتها حرمان السلوك من أية ارادية قد تكون للانسان . بالنظر الى ذلك نجد ان دوركيم يضع ثلاثة أنواع من الشروط تلك التى ينبثق بعضها من بناء الشخصية حيث الوراثة كشرط أو عامل لضبط السلوك فى المجال الاجتماعى . أما البعض الآخر فينبثق من البيئة المحيطة بالانسان حيث نجد نوعين من العوامل أو الشروط ، بعضها ينطلق من البيئة الاجتماعية والآخر ينطلق من البيئة الطبيعية . بالاضافة الى ذلك نجد النوع الثالث من الشروط الذى ينبثق أساسا من بناء الثقافة والقيم ؛ حيث نجد العنصر المعيارى كشرط ضابط للموقف الاجتماعى .

وبالنسبة للوراثة كشرط فى موقف الانسان قد يكون له تأثيره فى سلوكه نجد أن دوركيم – من خلال حواره مع النفعية – يؤكد انه وان كان عامل الوراثة له فاعليته فى المستوى الحيوانى للكائنات العضوية . حيث يحدد بناء الكائن العضوى الحيوانى حياته بشكل مسبق . غير أن ذلك يختلف فيما يتعلق بالمجتمع . حيث الأصول الوراثية لا تحدد المهنة الخاصة بالفرد ، ومن ثم فتكوينه الجينى لا يحدد دوره بشكل مسبق . بحيث يصبح صالحا لأداء دور بينما هو معوق بالنسبة لأداء دور آخر . ثم يحاول دوركيم تحديد النطاق الذى تقوم الوراثة

بدورها فى اطاره . فيؤكد ان كل مايأخذه الفرد عن الوراثة هو مجرد مجموعة من الاستعدادات اعامة فقط ، تلك التى تكون عادة مرنة ، وفى امكانها ان تتخذ أشكالا كثيرة (٢٧٧) . وبذلك يتحرك دوركيم نحو اثبات ان الوراثة لاتشكل أحد الشروط الحاكمة لموقف الانسان وانما كل ماتؤثر به انها تخلق لديه استعدادا عاما فقط .

وبالنسبة للشروط المنطقية من البيئة الطبيعية نجد أن دوركيم يؤكد ان دوامها على مختلف مراحل التاريخ كما هى يفقدها أية فاعلية . بل انه يذهب الى أن معظم التغيرات البيئية الرئيسية تأسست بفعل عوامل اجتماعية وانسانية أساسا وهو مايفقدها كونها شرطا حاكما للسلوك الانسانى .

وينتقل دوركيم الى جوهر اهتمامه حينما يذهب الى أن الشروط الاجتماعية هى الشروط الفاعلة فى الموقف الاجتماعى . وفى هذا الصدد نجده يبدأ بالاعتراف بفاعلية الضمير الجمعى فى فرض أنماط سلوكية معينة على الانسان ، ومن ثم يصبح شرطا حقيقيا مؤثرا فى موقفه الاجتماعى . بالاضافة الى ذلك يعتبر دوركيم عامل السكان والكثافة الاجتماعية من العوامل الفعالة فى الموقف اذ يؤكد ان التغيرات البنائية الحقيقة ترجع أساسا الى حجم المجتمع وكثافته (٢٧٨) . بل اننا نجد ان دوركيم ينسب اليها انجازا مجتمعيا كليا انتقل من خلاله المجتمع من نمط التضامن الآلى الى نمط التضامن العضوى .

وينطلق العنصر المعيارى – كشرط حاكم فى الموقف الاجتماعى – من بناء الثقافة والقيم أساسا . لذ يؤكد دوركيم فى هذا الصدد أن توازن واستقرار العلاقات بين أعضاء الجماعة يعتمد أساسا على وجود بناء معيارى له صلة بالسلوك ويلقى موافقة جماعية من قبل أعضاء المجتمع باعتبار ان له سلطة أخلاقية ، ويخضعون لمعاييره . هذه المعايير لاتنظم فقط اختيار الفرد لوسائله وغاياته ، ولكننا نجد ان حاجاته ورغباته ذاتها تتحدد فى جانب كبير بواسطتها (٢٧٩) . بيد اننا اذا نظرنا الى الشروط الموقفية من وجهة نظر دوركيم سوف نجد ان أكثرها فاعلية تلك التى تنطلق من اطار البيئة الاجتماعية ، والبناء المعيارى ، الذى يكون له فاعليته فى ضبط السلوك الانسانى فى اطار الموقف الاجتماعى . ومن ثم يتحقق الهدف الرئيسى من برهنة دوركيم التى تؤكد على حتمية الحقائق الاجتماعية وانها تفسر بالرجوع الى ذاتها (٢٨٠) .

## ثالثا : الانسان والخضوع للحتمية الاجتماعية

تعتبر نظرية إميل دوركيم فى الحتمية الاجتماعية هى النظرية الوحيدة التى ترسخ النفى الكامل لارادية الانسان فى انجازه لسلوكه . ويتضح ذلك من تأكيد دوركيم على الضمير الجمعى – كعامل اجتماعى – باعتباره المصدر الرئيسى للسلوك والتفاعل الاجتماعى . ولتوضيح ذلك نجده يرفض منذ البداية امكانية ان تكون ارادية الانسان مقيدة بعوامل فيزيقية أو بيلوجية كما هى الحال بالنسبة للحيوان (٢٨١) . حيث يخضع الانسان لحتمية أخرى هى الحتمية الاجتماعية . تلك التى لها دورها الهام نسبيا فى تشكيل الطبيعة البشرية (٢٨٢) . فالانسان يختلف عن الحيوان من حيث كونه يستطيع بوعيه ان يعرف مافعله ولماذا يفعله . وبذلك نجد ان وعيه يحرره من العوامل التى قد تفرض عليه ان يأتى ذات الأفعال التى يأتيها الحيوان (٢٨٣) .

واذا اتفقنا على ان وعى الانسان له دوره البارز فى انجازه لسلوكه ، فان السؤال الذى يطرح نفسه هو : الى أى مدى تعتبر سلوكيات الانسان معبرة عن ارادته . بالنظر الى ذلك نجد ان دوركيم ينفى بشكل كامل أية ارادية للانسان فى انجازه لسلوكه ، بل يتطرف حين يؤكد ان الانتحار وهو السلوك الذى يقتل فيه الانسان ذاته ، لايعبر عن ارادة مرتكبة . وانما يعبر عن ارادة المجتمع . حيث نجد ان تكوين الأخلاقى للمجتمع يفرض فى كل لحظة قدرا من الموت الارادى . وهو مايعنى انه مفروضا على قدر محدد من البشر ان يحطموا ذواتهم . ومن ثم فسلوكيات الضحايا التى قد تبدو للوهلة الأولى معبرة عن مزاجهم الشخصى . انما هى فى الحقيقة تعبير خارجى عن الظاهرة الاجتماعية واستكمال لها (٢٨٤) . ويعنى ذلك ان السلوك الاجتماعى – كالظاهرة الاجتماعية – ليس وليد ارادتنا وانما هو مفروض علينا من الخارج (٢٨٥) . وفى موضع آخر يؤكد دوركيم ان السلوك الاجتماعى كالظاهرة الاجتماعية ليس إلا قالبا نصب فيها سلوكنا (٢٨٦) . وهى لا تتوقف عند ذلك ، وانما تصبح لها قوتها القاهرة ووسيلتها فى فرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد . حقا ان الفرد قد لايشعر بهذا القهر حينما يستسلم له باختياره . غير ان القهر يتأكد وجوده بقوة حينما تحاول مقاومته (٢٨٧) .

ويمايز دوركيم فيما يتعلق بارادية السلوك بين كل من مجتمعى التضامن الآلى والعضوى . حقيقة ان الارادية منفية فى كل منهما . بيد ان هذا النفى يتخذ أشكالا متباينة حيث يعتبر مباشرا فى احدهما وغير مباشر فى الآخر . ففى اطار مجتمع التضامن الآلى ، حيث يسود تقسيم للعمل يقوم على أساس تماثل العناصر مع بعضها البعض بما يشبه تماثل حلايا الكيان

الفيزيقى . فى اطار هذا النموذج فان الرابطة التى تربط الفرد بالمجتمع تماثل الى حد كبير الرابطة التى تربط الشخص بالأشياء (٢٨٨) . فالمجتمع يربط الشخص به بشكل مباشر وبدون وسيط . حيث يظهر المجتمع نفسه لأعضائه من خلال كونه منتظما كلية ، بدرجة أكثر أو أقل فى اطار مجموعة من العواطف والمعتقدات المشتركة بالنسبة لكل أعضاء الجماعة ، مادامت الأفكار يسمى بالنموذج الجمعى . وتتأكد قوة هذا المجتمع ، مادامت الأفكار والمعتقدات المشتركة بين أعضائه لها قوتها ، هذه القوة التى تتأكد من خلال العمق وكثافة العدد (٢٨٩) . يؤكد دوركيم استناد هذا النموذج المجتمعى على التماثل الذى يصل منتهاه ، حينما يستوعب الضمير الجمعى كليه كل الضمائر الفردية ، ويتطابق معها فى كل النقاط . فى هذه اللحظة تنتهى فرديتنا ويبقى الكل الاجتماعى وحده على الساحة . ويذهب دوركيم الى أن تسمية هذا المجتمع بمجتمع التضامن الآلى ليس لأنه قد انتج بوسائل صناعية أو آلية . وانما سميناه كذلك لتماثل علاقة أجزائه به بعلاقة أجزاء الجسم أو الكائن غير الحيوانى به . وذلك فى مقابل علاقة أجزاء الكائن الحيوانى بالكل . فى اطار ذلك نجد ان الضمير الفردى يعتمد ببساطة على النموذج المجتمعى . ويتبع كل حركاته مثلما يتبع الشئ المملوك مالكه . وفى هذا النطاق تختفى الفردية ، فالفردية شىء يمتلكه المجتمع ومن ثم ينتفى التمييز بين الحقوق الشخصية والحقوق الجمعية (٢٩٠) . وفى مواجهة هذا الوجود المجتمعى البارز تنتفى ارادة الفرد أولا يصبح لها اعتبار . فلأن افرد يتماثل مع الآخر ، فان ذلك من شأنه ان يقلل الشعور بالفردية وبخاصة حينما يكون الوعى الفردى معتمدا كلية على الوعى الجمعى (٢٩١) . فالفرد لاينتمى لذاته بقدر ماينتمى الى المجتمع ، فشخصيته مقهورة ويرى دوركيم ان هذا القهر ليس الذى نعرفه اليوم ، فان شخصية الفرد لم تكن وجدت بعد (٢٩٢) . ويعطى دوركيم مثالا لذلك بقوله انه فى بعض المجتمعات البدائية قد ينتحر الرجل المسن لأنه أصبح عبئا على رفاقه فى المجتمع ، أو حينما ترفض أرملة الهندى الحياة بعد موته ، وحينما ينهى البوذى حياته وهو يحمل معبوده مثلما تطلب منه الطقوسيات الدينية ذلك . فى كل هذه الحالات يقتل الفرد نفسه ، ليس لأن الحياة سيئة ، ولكن لأن المثال الذى ارتبط به يتطلب هذه التضحية . وبذلك يصبح هذا الموت ليس انتحارا بالمعنى الشائع للكلمة ، وانما هو تضحية بالنفس حينما يوجب المجتمع ذلك (٢٩٣) . واذن فالكل الاجتماعى له مثله ومعتقداته الى ينبغى لاجزائه الواقعية ان ترى الواقع من خلالها ، فى اطار ذلك لانستطيع القول بأن ثمة فردية موجودة فى مثل هذا الموقف ، ومن ثم انتفاء احتمالية قيادة سلوك ارادى صادر عنها . فما هو موجود على الساحة جمع من البشر يعبرون عن الكل الاجتماعى الذى يعبر عن ذاته من خلالهم . فاذا تميز مجتمع التضامن الآلى الذى

يسوده القانون القهرى بتنظيمه الدقيق لتفاصيل السلوك ، فاننا نجد انه باطراد التقسيم فان التنظيم الدقيق والمفصل للسلوك يتضاءل ويسقط تماما وبشكل تدريجى ، وينتفى ارتباط الجزاءات أو ردود الأفعال العاطفية والنمطية – التى تدافع عن قيم مشتركة – بأنماط سلوك معينة ، أو بوسائل معينة لتحقيق غايات السلوك . وتبقى فقط مجموعة اتجاهات ومعاديٰ عامة للغاية ، وهو مايؤدى بالضرورة الى استقلال كامل للمبادأة والاختيار الفردى (٢٩٤) .

فاذا انتقلنا الى مجتمع التضامن العضوى نجد أن دوركيم يواصل رفضه لارادية الانسان . فهو يؤكد انه فى اطار مجتمع التضامن نجد ان الفرد يعتمد على المجتمع أيضا ، ولكن من خلال اعتماده على أجزائه المكونة . فى هذا الاطار نجد ان دوركيم يدرك المجتمع على انه نسق يتكون من وظائف خاصة ومتباينة ذات علاقات توحد بينها (٢٩٥) . ويذهب دوركيم الى انه بينما يرسخ مجتمع التضامن الآلى التماثل يعمق التضامن العضوى التباين ، ومن ثم يصبح نموذج المجتمع هذا ممكنا ، نظرا لأن لكل من مجال سلوكه الخاص فى اطاره . ففى نموذج التضامن العضوى نجد ان المجتمع يترك هامشا للضمير الفردى لتنظيم بعض أنماط السلوك التى قد يعجز الضمير الجمعى عن تنظيمها ، وبالنظر الى ذلك تتخلق معادلة انه كلما ترك مجالا أكبر للضمير الفردى ، كان التضامن الناتج أكثر . غير أن ذلك يؤدى الى نتيجة أخرى ، حيث يعتمد كل شخص بدرجة أكثر على المجتمع كلما كان تقسيم العمل بدرجة أكثر . ويصبح نشاط كل فرد أكثر خصوصية ، كلما كان أكثر شخصية (٢٩٦) . غير انه يذهب الى أننا فى ممارستنا لمهمتنا نتكيف مع بعض الممارسات والعادات المشتركة بين أعضاء الزمالة المهنية ، غير اننا مع خضوعنا لذلك نترك مكانا رحباً للأداء الحر لعاداتنا . ويصبح المجتمع بذلك قادرا على الحركة الجمعية مادام لكل من عناصره حرية أكثر للحركة ، هذا التضامن يشبه الى حد كبير ذلك الذى نشاهده فى الحيوانات العليا . حيث لكل عضو استقلاله وطبيعته الفسيولوجية . وفصلا عن ذلك فان وحدة الكائن العضوى تترسخ مادامت درجة تفريد أو فردية أجزائه أصبحت ملحوظة (٢٩٧) . ويتأكد التضامن العضوى للمجتمع كلما دعمت التمايزات الدردية . وهذا يطرح امكان تفكير الأفراد فى أنفسهم متميزين عن المجتمع (٢٩٨) . ويؤكد دوركيم انه فى اطار هذا التضامن ينبغى ان تكون المشاركة المهنية ارادية ويعنى ذلك ان الأفراد لايلحقون بوظائفهم بنوع من الفرض أو القوة ، وانه ليس هناك مايمنعهم من احتلال المكانة التى تتلاءم وملكاتهم الفطرية . بحيث ينبغى أن تتطابق التباينات الاجتماعية مع التباينات الطبيعية (٢٩٩) .

وهنا نجد أن دوركيم يقع فى خطأ منطقى حينما يؤكد استناد التباينات الاجتماعية الى التباينات الطبيعية . ومن ثم نجده هنا ينفى ارادية الانسان ليس بالحتمية الاجتماعية ولكن بالحتمية البيلوجية تلك التى رفضها بشكل قطعى أثناء حواره مع المذهب النفعى .

غير ان مجتمع التضامن العضوى وأن ترك مجالا للسلوك الفردى فهو مجال ارادة محدده ، بحيث نجد فى اطاره اتسام عناصر السلوك بالطابع القهرى وليس الارادى التلقائى . بحيث نجد أن أيا من عناصر السلوك ليست إلا أجزاء من موقف معطى على الفرد ان يؤدى سلوكه بالنظر اليها ، ومن ثم فليس له سيطرة على الموقف أو أى من مكوناته (٣٠٠) . ويحاول دوركيم ان يوضح ذلك بتأكيده ان سلوك الانسان وان بدا ارابيا من الناحية الظاهرية غير انه فى حقيقته لا ارداى من خلق المجتمع . فكل فرد هو مخلوق المجتمع الذى يعيش فيه ، ومن ثم فرغباته تتحدد بواسطة ظروف وعادات وأفكار ومثاليات عصره وزمانه . تلك هى الحقيقة التى قد لايدركها الفرد ذاته (٣٠١) . بيد انه اذا كان دوركيم قد أكد مرارا ان تحرير الفرد يتطلب قيام التضامن العضوى الذى يسوده نمط متقدم لتقسيم العمل الاجتماعى ، فكيف اذن يذهب الى القول بان سلوك الانسان هو ابن زمانه ومكانه ؟ الاجابة على ذلك توضح تصور دوركيم للحرية Freedom وطبيعة صلتها بالنظام الأخلاقى . فهو يؤكد ان الحرية لاتتوحد مع التحرر liberation من كل الضوابط وإلا كانت حالة الأنومى ، وهى الحالة التى لايكون فيها الأفراد أحرارا ماداموا مشدودين بقوة لرغباتهم التى لا نهاية لها (٣٠٢) . فالحريات Liberties والحقوق ليست مسائل فطرية فى الانسان كانسان . وانما المجتمع هو الذى دعم الفرد وجعله مستحقا للاحترام . ومن ثم فتحرره المطرد لايعنى اضعاف الروابط الاجتماعية بل تحويلها من شكل الى آخر . ثم يؤكد ان خضوع الفرد للمجتمع هو شرط تحرره . فحرية الانسان تتكون فى الاصل من التحرر من القوى الفيزيقية غير العاقلة ، ولقد حقق الانسان هذه الحرية لأنه احتمى بالمجتمع كقوة ذكية وهائلة من هذه القوى . ومن ثم فانه اذا كان قد وضع نفسه تحت جناح هذه القوة ، فانه جعل نفسه الى حد ما معتمدا على المجتمع وتابعا له ، ومن ثم يسمى دوركيم ذلك بالتبعية المتحررة (٣٠٣) . ويذهب دوركيم الى أنه من الخطأ الاعتقاد بان السلطة الأخلاقية والحرية هى بالأساس قوى متضادة . ذلك لأنه مادام الانسان يحصل على قدر الحرية الذى يتمتع به من خلال عضويته فى المجتمع ، فانه ينبغى ان يخضع للسلطة الأخلاقية التى يتطلبها وجود المجتمع . وليس هناك تناقض فى ذلك بالنسبة لدوركيم . فليس يعنى ان تكون حرا أن تفعل ماتريد ولكن ان تكون قادرا على ضبط ذاتك وسيدا لها (٣٠٤) . ذلك لأن المجتمع

ليس إلا تنظيما من العلاقات الاجتماعية ، وبالنظر الى هذه الحقيقة الأساسية فان ذلك يعنى تنظيمه للسلوك وفقا للمبادئ المتفق عليها والتى تشكل القواعد الأخلاقية للمجتمع . ومن خلال التنظيم الأخلاقى الذى يجعل احياة الاجتماعية ممكنة فان الانسان يكون قادرا علي جنى الفوائد التى يمنحها اياه المجتمع (٣٠٥) .

ويؤكد دوركيم فى تحليله لتقسيم العمل الاجتماعى ، فى مؤلفه الذى حمل ذ ت العنوان ان التخصص فى أداء العمل لابد أن يتلاءم والاستعداد الطبيعى للفرد . غير انه من خلال التخصص يجد نفسه محكوما فى انتاجه – كما وكيفا – بواسطة حاجات الآخرين . وذلك فى مقابل اعتماده فى اشباع حاجاته على انجازات أعمال الآخرين . وبذلك يصبح الانسان أقل ارادية فى مجتمع التضامن العضوى مما هو فى مجتمع التضامن الآلى . فالارادية محكومة من ناحية بواسطة تنظيم المجتمع وسلطته الأخلاقية ، ثم هو من ناحية أخرى محكوم بواسطة شبكة هائلة من العلاقات التى يقف الآخرون على أطرافها ، بحيث يطغى وجودهم وحاجاتهم على جزئية الفرد وتكبر عليها . ومن ثم فاذا انتفت ارادية الفرد فى مجتمع التضامن الآلى نفيا أخلاقيا فهى فى مجتمع التضامن العضوى منفية نفيا أخلاقيا واقتصاديا أيضا .

ذلك يعنى أنه اذا كانت الماركسية قد طرحت قضية الانتقال من اللا ارادية الى الارادية ، واذا كانت حركة الانسان تتحدد عند ماكس فيبر بالانتقال من الارادية الى اللارادية . فانها عند إميل دوركيم من لا ارادية بسيطة الى لا ارادية كاملة وعميقة وشديدة التعقيد . يصبح المجتمع فى اطارها بارزا من حيث ارادته فى مقابل النفى الكامل لماهية الانسان وتلقائيته .

## رابعا : المجتمع كمصدر للعقلانية والوعى .

تشير محاولة ادراك طبيعة عقلانية السلوك ومصدرها من وجهة نظر دوركيم الى تأثره فى ذلك بحقيقتين أساسيتين . الأولى ان عقلانية السلوك تأتيه من الخارج أساسا . حيث نجد تأثرا فى ذلك بالمثالية الألمانية خاصة المثالية الموضوعية لهيجل . التى تؤكد أن الفكرة الشاملة أو العقل الكونى رشيد بطبيعته و ن تطوره يعتمد على نشر العقلانية فى الواقع الذى يعنى تعقله ومن ثم تطابقه مع مقتضيات لعقل الكونى ، بل اننا نجده يؤكد فى أحيان كثيرة ان عقلانية الانسان تتأكد اذا هو قد تطابق مع العقل الشامل أو عبر عنه . وان عظمة رجال التاريخ تتحقق اذا هم تكيفوا مع هذا العقل لكونى أو الفكرة المطلقة . بالاضافة الى ذلك فان تأكيده على المصدر الخارجى للعقلانية ظهر كرفض للموقف المنفعى الذى يؤكد ان للانسان القرد عقلانيته الخاصة المستندة الى حسابات اللذة والألم الناتجة عن سلوكه الفردى . فهى عقلانية داخلية

محكومة حكما بيلوجيا ومحتمة بعوامل لا اجتماعية يرفضها دوركيم . ولتوضيح الموقف الدوركيمى من مقولة العقلانية نعرض مبدأ لطبيعة تحديده لها . اذ يؤكد انه اذا كان السلوك أو الدور ينجز فى ظل شروط موقفية لا سيطرة للانسان عليها ، فان من أهم متطلبات السلوك العقلانى ان يتوافر فهم دقيق من قبل الفرد لطبيعة الشروط المتصلةج بهذا السلوك (٣٠٦) . فى اطار ذلك فان ما يأمله دوركيم ليست سيطرة الانسان على شروط سلوكه من أجل ان تتثبت عقلانية السلوك ولكن ان يتوافر له فهم دقيق لها من أجل العمل وفقا لمتطلباتهما .

وفى تحديده لهوية ماهو عقلانى نجده ينسبة لما هو اجتماعى . ويذهب فى ذلك الى أن السلوك على المستوى الحيوانى يستمد عقلانيته بالنظر الى عامل غريزى ووراثى بينما السلوك الانسانى يختلف عن الحيوانى نظرا لأن الانسان لديه من الوعى الذى يحرره من فاعلية الغريزة والوراثة (٣٠٧) . بيد أن الوعى الفرعى يعتبر جزئية متضمنة فى الوعى الجمعى ، ومن ثم نجد ان دوركيم يعتبر الأخير هو المصدر الحقيقى لعقلانية السلوك ، يتضح ذلك حينما يؤكد فى أكثر من موضع ان عقلانية الفعل تتجاوز الحساب أو الادراك (٣٠٨) الفردى . وانما تتحدد هذه العقلانية أساسا بالنظر الى الضمير الجمعى من حيث كونه يحدد القواعد الحاكمة للسلوك من الخارج بالاضافة الى تشكيل غايات السلوك تلك التى تشكل جوهر الشخصية الفردية (٣٠٩) . وان نسق القيم النهائية المشترك بين أعضاء المجتمع هو الذى له علاقة بأنماط السلوك الفردى . حيث يتصل هذا النسق بالأفراد الخاضعين له من خلال علاقة مزدوجة ، فى جانب منها من خلال تحديد الغايات المتعلقة بأنماط السلوك محددة أو بمجموعة منها . أو من خلال مجموعة القواعد المتحكمة فى مجموعة السولكيات هذه دون اعتبار الى تنوع غاياتها المباشرة (٣١٠) .

ولتأكيد ذلك يذهب دوركيم الى أن هناك من أنماط السلوك مايستحيل ادراك معقوليته على المستوى الفردى . فالانتحار الارادى الاختيارى الذى يأتيه الانسان الذى يضحى بذاته فى سبيل قيم أو مثل عامة وعليا يقدسها المجتمع ، لايمكن ادراك معقوليته على المستوى الفردى ، من حيث كونها سلوكيات تهدف الى تأكيد القيم والمثل المجتمعية ، ومن هذا المستوى تكتسب عقلانيتها (٣١١) . بل اننا نجد ان سلوكا كالانتقام الذى يأتيه الفرد انتقاما من الآخر الذى سبب له أذى ومن ثم فالانسان يقتله تحت وطأة اندفاع شعورى وعاطفى . ولأن سلوك القتل لايصلح الأذى الذى وقع فانه يصبح لاعقلانيا . غير ان مثل هذا الفعل يصبح عقلانيا على المستوى البنائى ، حيث يدرك سلوك القتل على انه نوع من الانتقام لعمل على المجرم ان يكفر عنه ، هذا العمل هو الاعتداء على الأخلاق العامة (٣١٢) . ويذهب دوركيم الى انه اذا كان نسق

القيم هو المحدد لعقلانية السلوك فى الواقع . فان القيم الدينية هى التى تحدد عقلانية هذا السلوك فى اطار العالم غير الأمبيريقى أو غير الواقعى (٣١٣) ، وهنا أيضا نلاحظ ان عقلانية السلوك تتحدد من خارجه . ويحاول دوركيم نقل هذه الرؤية بحيث لاتكون قاصرة على الباحث الملاحظ من خارج سلوكه الى الانسان ذاته حينما يؤكد انه اذا كان سلوكه يتحقق من خلال الثقافة واملاءات نسق القيم العامة والنهائية سواء كانت ذات طابع دينى أو واقعى ، فانه لكى لايتحول سلوك الانسان الى سلوك ميكانيكى لا عقلانى ومن ثم يفقد بشريته ، فانه ينبغى عليه ان يدرك ان لسلوكه غايات أبعد منها ذاتها (٣١٤) . أى عليه ان يدرك مدى ترابط سلوكه مع أفعال الآخرين ، ثم مدى اسهامه وسلوك الآخرين فى تحقيق الغايات النسقية العامة المتصلة بالضمير الجمعى أساسا . فى لطار ذلك فاننا نجد انه اذا كان دوركيم قد ذهب الى ان السلوك مفروض من الخارج على الفرد ان ينجزه فهو مفروض من قبل الضمير الجمعى ، فانه يكون من المنطقى ان يكتسب السلوك عقلانيته ليس من خلال ذات الفرد ، ولكن من خلال اتصاله بالعنصر المعيارى الذى يشكل جوهر الضمير الجمعى .

**خامسا : الضبط الاجتماعى ، وآليات التاكيد على النظام .**

اهتم دوركيم بقضية الضبط الجتماعية كنتيجة لاهتمامه بقضية الاستقرار الاجتماعى . ويتسق اهتماه بقضية الضبط مع القضايا الأخرى لبنائه النظرى ، بيد أنه يلاحظ ان وسائل الضبط تنطلق دائما من المجتمع لكى تمارس فعلها على الانسان ، بحيث يتسق سلوكه وحاجة النظام الاجتماعى . والبحث فى طبيعة الضبط لدى دوركيم يكتشف ان له طابعه ووسائله فى كل من نموذجى التضامن الآلى والعضوى . وان اهتم بدرجة أعلى من الضبط فى نطاق الأخير الذى كان مهددا بالانهيار وعدم الاستقرار .

ففى المجتمعات التى تستند روابط التماسك فيها الى التضامن الآلى ، والتى يسودها البناء ذو الطابع الانقسامى ، حيث تتكون تجمعاته من جماعات عائلية وسياسية متجاورة . حيث نجد ان القبيلة ككل تشكل مجتمعا له وحدته الثقافية ، حيث يخضع كل أعضاء البطون العديدة الى ذات العواطف والمعتقدات المشتركة . فى اطار هذا الوضع كان من النادر ان يحدث تباين بين الفرد والآخر لأن كلا منهما يعتبر وحدة مصغرة للكل . وحيث الثروة امتداد للشخص على الموضوعات ، ومن ثم فما دامت الشخصية الجمعية هى التى لها وجودها ، فان الثروة لايمكن إلا أن تكون كلية (٣١٥) .

واذا كانت الجماعية هى الطابع المميز لهذا النموذج من المجتمعات فانه من المنطقى ان تصبح الغيرية هى المؤشر على الانصياع الكامل من قبل الفرد لجماعته . وهو مايفرض على الانسان القيام بكافة التزاماته نحو الجماعة لشدة ارتباطه بها (٣١٦) . بيد انه لترسيخ هذا الارتباط بين الفرد والجماعة ولمنع أى انحراف قد يحدث من قبل الفرد فان مجتمع التضامن الآلى يمتلك ثلاث وسائل للضبط والسيطرة .

ويعتبر القانون القهرى repressive law الوسيلة الأولى فى هذا الصدد اذ يؤكد دوركيم انه كاتجاه عام فان القهر هو الذى يسيطر على طبيعة القانون فى المجتمعات الدنيا . لأن الدين عادة ماتكون له وطأته على الحياة التشريعية لهذه المجتمعات ، أو بالأصح حياتها الاجتماعية (٣١٧) . واذا قلنا ان القانون القهرى هو وسيلة الضبط فى هذه المجتمعات ، فان العقاب هو الميكانيزم الرئيسى الذى يستهدف ضبط الفرد وتأسيس خضوعه . وفى هذا الصدد يؤكد دوركيم ان الخوف من العقاب هو الذى يدفع الأفراد لانجاز واجباتهم وأداء وظائفهم . فالعقاب هو الذى يحكم البشرية ، وهو الذى يحميها أيضا (٣١٨) . وهنا نلاحظ تصورا هوبزيا يتردد لدى دوركيم ، حينما يرى الانسان أنانيا لايخضع لحالة الاجتماع إلا من خلال العقاب كوسيلة أساسية لذلك .

وتعتبر الجماعة القرابية هى الوسيلة الثانية للضبط فى اطار مجتمع التضامن الآلى . فى أطار ذلك يذهب دوركيم الى أن للبطن أو العائلة سلطة هائلة على الافراد ، لأن السلطة المركزية – الدولة – عادة ماتكون ضعيفة (٣١٩) ويرجع ذلك لانه فى الجماعات الصغيرة ، حيث التقاليد قوية للغاية ، وحيث كل شئ محدد ، فان الجماعة عادة ماتتدخل فى تفاصيل الحياة الفردية لتنظيمها . بل ان دوركيم يذهب الى اننا اذا حللنا البناء القانونى للمجتمعات القديمة فاننا سوف نجده يتدخل فى دقائق الخصوصية الفردية (٣٢٠) .

ويمثل البناء المعيارى الذى يشكل النسق الأخلاقى للمجتمع الوسيلة الضبطية الثالثة فى هذا الصدد . ويقول دوركيم ان بكل مجتمع مجموعة من القواعد المعيارية للسلوك ، أو مجموعة من القيم النهائية المشتركة . فمن ناحية يمكن قياس تكامل المجتمع بالنظر الى مدى مراعاة هذه القواعد من قبل الالتزام الدافعى والأخلاقى . غير انه من ناحية أخرى يوجد عنصر الرغبة الذى يرى فى القواعد المعيارية أحد الشروط الأساسية للسلوك (٣٢١) . ومن ثم فعلى الفرد

التوافق معها وإلا كان عليه أن يعرض نفسه للعقاب . وذلك يعنى ان ميكانيزمات الضبط فى مجتمع التضامن الآلى يراها دوركيم من خلال البناء المعيارى ، أو الجماعية القرابية التى تجسد مثله أو من خلال القانون كوسيلة تتولى تنظيم الواقع بالنظر الى هذه المعايير .

بيد انه اذا امتلك الموقف الاجتماعى فى اطار مجتمع التضامن الآلى مجموعة من الشروط الموقفية القريبة من الفاعل والقادرة على ضبط السلوك فى اطاره . فان هذا النموذج يتعرض لمجموعة من العوامل التى تؤدى الى انهيار الموقف فى اطاره ، وتخلق موقف التضامن العضوى ، الذى يرى دوركيم حاجته الى الضبط والتنظيم نظراً لأنه يعانى من حالة الأنومى . ويحاول دوركيم تحديد الأسباب التى أدت الى ذلك فيؤكد ان منها ذلك التناقض الذى وقع بين حجم السكان فى المجتمع والكثافة الاجتماعية المترتبة عليه من ناحية وبين بناء الاقتصاد وطبيعة تقسيم العمل السائدة فى المجتمع من ناحية أخرى ، بحيث كان من نتيجة ذلك تخلق حالة من الفوضى التى طرحت احتمالين ، ما الرجوع الى حالة حرب الكل ضد الكل ، أو اعادة التنظيم الاجتماعى وإلا تردى الموقف الى نوع من الانهيار الكامل .

واذا كانت الجماعة القرابية فى المجتمع القديم شرطا ضابطا فى الموقف الاجتماعى للفرد ، فاننا نجدها قد انهارت وخاصة فى مجتمعات المدينة حيث معظم سكانها مهاجرين لم تهاجر معهم روابطهم القرابية . ومن ثم يصبح الموقف الاجتماعى خاليا تماما من هذه الجماعات الضابطة لفعل الانسان فى السياق الاجتماعى . ويذهب دوركيم الى انه يرتبط بذلك انهيار سلطة التقاليد والمعتقدات [٣٢٢] وذلك نظرا لأن الحراك الهائل للوحدات الاجتماعية – بحكم تقسيم العمل وظهور المدينة والهجرة اليها – يؤدى الى اضعاف التقاليد [٣٢٣] . فالتقاليد تصبح قوية اذا بقى الانسان فى ذات المكان الذى تربى فيه ، لأنه يظل باقيا مع نفس الأشخاص الذين يعرفونه والذين يخضع سلوكه لهم . بينما يختلف الموقف اذا انتقل الانسان الى بيئة جديدة ، حقيقة انه سوف يجد ناك من هم أكبر سنا منه ، ولكنهم مختلفون عن هؤلاء الذى أطاعهم فى طفولته . هذا بالاضافة الى أنه لايعتمد عليهم ، ولا هو قد اعتمد عليهم من قبل . وفضلا عن ذلك فثمة حقيقة شهيرة تتمثل فى ان احترام كبار السن يضعف مع تقدم الحضارة [٣٢٤] . ذلك لأنهم هم حاملوا التقاليد ، وهم الذين يتولون نقلها الى الأجيال الجديدة . فاذا لم يحدث ذلك فان سلطة التقاليد كشرط ضابط فى الموقف الاجتماعى تنهار أيضا ويضاف الى ذلك ان هناك من العوامل مايساعد على انهيار سلطة التقاليد كشرط ضابط فى الموقف . أول هذه العوامل الزيادة السكانية للمدن والمجتمعات الحضرية . هذه الزيادة ليست

زيادة طبيعية ، وانما هى زيادة عن طريق الهجرة حيث تصبح المدينة مكونة من البالغين الذين تركوا ديارهم ، ومن ثم فقد تحرر فعلهم من تأثير كبار السن ، هذا بالاضافة الى انخفاض عدد كبار السن فى المجتمعات الحضرية فى حين ترتفع نسبة الذين مازالوا فى بداية حياتهم (٣٢٥) . واذا كان المجتمع الحضرى أو مجتمع المدينة هو جوهر مجتمع التضامن العضوى فاننا نكون أمام هذا التنوع السكانى ، وغياب سلطة التقاليد ، وانهيار الجماعات الأولية فى مواجهة التهديد بحالة من فوضى الموقف الاجتماعى (٣٢٦) .

واذا كان من ملامح موقف التضامن الآلى انه ضيق من حيث نطاقه ، ومن ثم فذلك يوفر له درجة عالية من التجانس والتكامل . على عكس ذلك نجد موقف التضامن العضوى ، حيث يكون لدى الفرد تسهيلات كثيرة لتحقيق أهدافه ، مادام قادرا بدرجة أفضل على الهروب من الضبط ، ويؤكد دوركيم ان الانسان يكون فى قلب الحشد Crowd مختفيا عنه فى أى مكان آخر . فكما كان امتداد الجماعة أكبر ، وكلما كانت كثافتها أضخم ، تشتت الانتباه الجمعى على نطاق أوسع ، ومن ثم يعجز عن متابعة حركات كل فرد ، حيث نجده يصبح ضعيفا كلما أصبح كان أكثر تعدادا (٣٢٧) .. وهو مايعنى ان الوجود الاجتماعى يصبح ضعيفا فى مواجهة الانسان ، ونتيجة لذلك تصبح الروابط الشخصية نادرة وضعيفة ، ويفقد الفرد الآخرين من نطاق رؤيته ، ومن ثم يفقد الانسان الاهتمام بالآخرين الذين معه . ويؤدى هذا الأهمال المتبادل الى انهيار المراقبة الجمعية وافتقادها ، ويتسع مجال السلوك الفردى تدريجيا ، حتى تصبح الخصوصية حقا . وكما نعرف فان الضمير الجمعى تبقى له قوته مادام لايسمح بالتناقضات . غير انه بالنظر الى ضعف الضبط الاجتماعى فان انماط السلوك التى تنتهكه ترتكب يوميا بدون رد فعل ، ويتوقف احترام القواعد العامة ، مادامت لم تعد محترمة . ومن ثم يتأسس الحق فى وجود الاستقلال الكامل للانسان (٣٢٨) .

ويؤكد دوركيم انه بدلا من مقابلة الضمير الجمعى Conscience Collective بالتضامن العضوى Organic Solidarity فانه يصبح هناك نموذجان لتأثير الضمير الجمعى . ويوجد فى مواجهتها معا الحالة التى يكون تأثيرهما المنظم والضابط ضعيفا للغاية ، أو تلك التى يكون فيها أى منهما غائبا تماما . فاذا ضعف التنظيم ، فان حالة الأنومى لابد أن تسود ، وهى الحالة التى تعنى التحرر من الضبط الجمعى ، أو التحرر الفردى (٣٢٩) من كل ضوابط الجماعة ، حيث تنتفى أية شروط حاكمة للموقف أو ضابطه اياه حتى يسير الفعل الفردى وفقا لمتطلبات المجتمع وحاجياته .

وعلى هذا النحو نجد ان دوركيم يدخل الى معالجة البعد الضبطى للموقف فى اطار مجتمع التضامن العضوى من مدخل حالة الأنومى السائدة فى أعقاب انهيار الضبط الأخلاقى والمعيارى الذى كان سائدا فى مجتمع التضامن الآلى . وفى هذا الصدد يؤكد دوركيد ان الميل الأساسى للنمو يصبح أكثر تعقيدا ، حيث يظهر اتجاه نحو التحرير المتزايد للفرد من لخضوع للضمير الجمعى ، بحيث يرتبط بهذه العملية ظهور المثل الأخلاقية التى تركز على حقوق وكبرياء الفرد ككائن بشرى . وقد يبدو ان ذلك يطرح للوهلة الأولى موقفا معتادا حيث نمو الفردية فى مواجهة نمو الدولة والتوسع فى مناشطها . وفى هذا الاطار يؤكد دوركيم ان الدولة هى النظام المسئول أساسا عن حماية الحقوق الفردية والحفاظ عليها . ومن ثم فامتداد نطاق الدولة يرتبط مباشرة مع اطراد الفردية الأخلاقية وأيضا بنمو تقسيم العمل (٣٣٠) . ويحاول دوركيم تحديد ميلاد الدولة كجهاز ضبطى بتأكيده انه بتصاعد تباين مجتمعنا ، فان العائلة كجماعة لها صلتها بالفرد يميل تأثيرها الى التضاؤل من حيث سيطرتها على الأفراد . فى مقابل ذلك نجد أن الدولة تتصاعد من حيث قوتها وأهميتها أو من حيث كونها عنصرا رئيسيا فى عملية نمو الفردية ، غير أنها على خلاف العائلة نجدها بعيدة عن الانسان ولاتتصل به بعلاقات شخصية . ومن ثم ضبطها وسيطرتها تكون عن طريق القانون الذى يدعمه الجزاء والقهر الفيزيقى . غير اننا مع ذلك نحتاج الى ضبط تفرضه سلطة أخلاقية (٣٣١) .

ويؤكد دوركيم ان هذه الوظيفة الأخلاقية الضبطية يمكن أن تقوم بها الجماعات المهنية التى تسود المجتمع الحديث الذى يعتبر التباين المهنى من أهم خصائصه ويذهب دوركيم الى ان من المنطقى ان نعتبر الجماعة المهنية الوحدة المفوضة بممارسة الضبط الأخلاقى بالنسبة لأعضائها . والتى سوف تلعب دورا هاما فى تنظيم التوسع غير المحدود لمصالحهم الفردية . وبالضرورة سوف تختلف قواعد وقوانين كل جماعة عن الأخرى . مادام ليس هناك بناء أخلاقى واحد يمكن تطبيقه فى كل الظروف التى تحتاج الى تنظيم . بذلك سوف تحاول كل جماعة مهنية فرض معايير مشتركة ومحددة على أعضائها ومن ثم فسوف تتميز كل جماعة بنوع من التضامن الآلى . ولقد رأى دوركيم فى هذه الوسيلة الأمل الأكثر فاعلية للوقوف فى مواجهة نمو الأنومى (٣٣٢) .

واذا كان دوركيم قد رأى ان نمو الفرد قد وقع مقابل نمو الدولة . فانه أكد كثيرا على ان الدولة بعيدة ، وفى ذات الوقت فهى أكبر منه قوة بحيث ان بالامكان ان تبطش به . بذلك فان ابتكاره لضبط سلوك الانسان بواسطة الجماعة المهنية التى تسودها أخلاق التضامن الآلى

يؤدى ثلاثة أهداف رئيسية . الأولى : حماية المجتمع من الفردية المتطرفة ، ومن ثم من حالة الأنومى بخلق سياق مباشر للفرد يضبط سلوكه وتفاعله . ثم حماية الفرد من بطش الدولة عن طريق خلق حاجز يعوق وطأتها وقوتها الباطشة عليه . هذا بالاضافة الى احياء الجماعات القديمة ذات السلطة الأخلاقية ( القرابية والحرفية ) التى تجسد قوة الضمير الجمعى ، هذا الى جانب انها تمنع قيام الصراع الذى يهدد بفوضى الموقف الاجتماعى . وذلك لأن هذه الجماعة على مايذهب دوركيم سوف تخضع العامل وصاحب العمل لذات التربية الأخلاقية والصياغة الاجتماعية الموحدة .

**سادسا : النظرية الدوركيمية ، رؤية نقدية .**

من الواضح ان إميل دوركيم طور نظرية اجتماعية مكتملة الملامح سواء من حيث عناصرها الأساسية – منهجية كانت أو عينية – أم من حيث اكتمال هويتها وتميزها من حيث طبيعتها الأساسية . غير أننا فى الخاتمة نطرح مجموعة من الملاحظات الأساسية . فمن الواضح أن موقفه من الأبعاد النظرية لبنائه النظرى اتسم بخاصيتين :

١ – أنه اختلف مع الاتجاه النفعى باعتبار تأكيد هذا الاتجاه على المدخل الفردى لنشأة الوجود الاجتماعى ، حيث ان المجتمع ليس إلا نتاجا مباشرا من حيث طبيعته وخصائصه لطبيعة وخصائص الأفراد المكونين له . هذا بالاضافة الى تأكيد النفعية على الطبيعة اللارادية للسلوك ، حيث ليس هناك بالموقف الاجتماعى ما قد يؤثر على الطبيعة اللارادية للانسان .

ثم هو اختلف أيضا مع الماركسية من حيث رفضه تصورها لاشكالية النظام الاجتماعى على أنها تدور حول المسألة الطبقية . بينما هى تتمثل لديه فى غياب العنصر المعيارى والجهد التنظيمى ومن ثم سيادة حالة الأنومى . هذا بالاضافة الى اختلافه مع الماركسية فيما يتعلق بالنظرة الى تقسيم العمل الاجتماعى . فبينما رآه ماركس ميكانيزما لاختزال الانسان وصياغة اغترابه ، رآه دوركيم ضرورة لازمة لتحقيق التكامل العضوى للمجتمع الصناعى .

٢ – أنه اتفق مع اتجاهات نظرية أخرى بحيث أعتبر بناؤه النظرى امتدادا لها . فهو يتفق مع المثالية الموضوعية لهيجل فيما يتعلق بخضوع الانسان وسلوكه لمتطلبات العقل الكونى أو الروح العامة عند هيجل أو العقل الجمعى أو الضمير الجمعى عند دوركيم . وان اختلف معها فيما يتعلق بأصل العقل الجمعى . فبينما يراه هيجل كيانا ترسندنتاليا

لا صلة له بالواقع سوى أنه يجسد ذاته فيه ، يراه دوركيم ناتجا عن التفاعل الاجتماعى ولو أنه بتخلقه يكتسب ملامح وخصائص جديدة .

بالاضافة الى ذلك اتصل دوركيم بالوضعية حيث اتفاقه معها فيما يتعلق بعملية علم الاجتماع ، وضرورة استخدام ذات المناهج المستخدمة فى العلوم الطبيعية وتناوله لوقائعه بالبحث والدراسة على غرارها . عير أنه اختلف مع الوضعية من حيث نظرتها الى تقسيم العمل فى المجتمع الصناعى .

ونتاجا لذلك أسس دوركيم موقفا نظريا فريدا من حيث ملامحه وان اتسق الى حد كبير مع المقولات التى تعرض لها بناؤه النظرى فى اطار الاتجاهات السوسيولوجية العامة . هذا الموقف له ملامحه المنهجية والنظرية المحددة .

فمن حيث الملامح المنهجية نجد أن الموقف الدوركيمى تميز بالخصائص التالية فيما يتعلق بتناول الفعل الاجتماعى :

١ – أننا نجد لديه تصورا نسقيا شاملا ومتكاملا حيث يستند البناء الاجتماعى لديه على عمليات أساسية هى التوازن والاستقرار والتكامل . ومن ثم فمن المنطقى أن يتسق السلوك الاجتماعى لديه وهذه الرؤية النسقية فنجده يتسم بالطابع اللارادى .

٢ – أننا نجد لديه ايمانا عميقا بالحتمية ، والحتمية الاجتماعية حيث هى القانون الذى يحكم التفاعل الاجتماعى لديه من حيث دافعيته أو من حيث هدفيته ، أو الوسائل التى تيسر انجاز السلوك الانسانى وتحقيقه .

٣ – أن مدخله لادراك التفاعل ودراسته يتميز بكونه مدخلا موضوعيا صارما . حيث تعامل الحقائق الاجتماعية كأشياء يتم تناولها بالبحث والدراسة من خلال مؤشراتها الخارجية كما تفعل العلوم الطبيعية بالنسبة لمادتها .

بالاضافة الى ذلك تميز موقفه فيما يتعلق بالافتراضات النظرية المتعلقة بعينية التفاعل الاجتماعى بالخصائص التالية :

١ – أنه أكد على الطبيعة اللارادية للسلوك الانسانى بصورة صارمة التحديد . حيث يأتى الفرد سلوكه محكوما بالحتمية الاجتماعية تدفعه من الداخل وتشكل دافعيته وتحكمه فى أدائه لسلوكه فى اطار الموقف الاجتماعى ، من حيث فرض أهداف السلوك والوسائل التى تيسر له انجازه .

٢ – أن أشكالية النظام الاجتماعى لديه تختلف لغياب العنصر المعيارى – وهو العنصر المحورى – فى بناء التفاعل الاجتماعى . وأيضا لاغفال وجود الآخر وتوقعاته فى الموقف الاجتماعى . من هنا فحل مشكلة النظام الاجتماعى لديه تتمثل فى الوجود الفعال للعنصر المعيارى وأيضا فى دعم الآخر فى مواجهة الأنا ، قد يكون الآخر فردا بيلوجيا أو جماعة أو حتى المجتمع .

٣ – أن عقلانية السلوك ومشروعيته ترجع أساسا الى البناء الاجتماعى . فسلوك الانسان – من حيث دافعيته ، أهدافه ، وسائله – تستمد من خلال نظامه الاجتماعى ، ومن ثم ففى اطار هذا النظام يمكن العثور على مشروعيته .

خلاصة القول أن النظرية الدوركيمية رأت أن أعمال الانسان يأتيها تعبيرا عن حاجات ومتطلبات 'جتماعية وليست انعكاسا لدوافع ذاتية فى بنائه الداخلى .

## مراجع الباب الثالث


1. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 301.

2. Anthony giddens : Capitalism and odern social theory. p, 65.

3. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 234.

4. T. Parsons : The Structure of social. Action. p, 304.

5. L. domnck : Emile Durkheim, Sociologist and Philosopher. cornell niversity Press. 1972. p, 15.

6. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 351.

7. Ibid. p, 356.

8. E.a. Tryakian : Op, Cit. p, 27. and See also Robert Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 76.

9. A. Giddens : Capitalism and Modern social theory. p,105.

10. Giddens, A : Durkheim as a Review Critic amer. Soc. Rev. Vol. 18. 197C. pp, 171-196.

11. Dominick, L : Op, Cit : p, 47.

12. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory- p, 68.

13. Don Martindale : Op, Cit. p, 7.

١٤- نيقوا تيماشيف : مرجع سابق. ص ١٧٥.

15. Don Martindal : Op, Cit. p, 87.

١٦- نيقول تيماشيف : مرجع سابق . ص ٨٤

١٧- زكريا ابراهيم : هيجل، المثالية المطلقة. ص ١٦٥.

18. t. Porsons : The Structure of Social Action. p, 307.

١٩- نيقولا تيماشيف : مرجع سابق. ص ١٨٤.

20. Marvin Harris : Op, Cit. pp, 472_4&3.

21 . A. Giddens : Op, Cit. pp, 56-66.

22. E. Durkheim : The Elementary forms of the religious Life. p, 444.

23. A. Giddens : Op, Cit. p, 64.

24. Ibid p, 6.

25. Ibid p, 67.

26. irving Zeitlin : Op, cit. p, 254.

27. Dominick, L : Op, Cit. p, 32.

28. e. A Tiryakian : Op, Cit. p, 24.

29. Ibid. pp, 39-40.

30. R. nset : The Socology of E. Durkheim. pp, 108-109

31. T. Parsons : The Structure of Social Action. p,395.

32. durkheim, E. : Professional Ethics and Civil Morals. London. Routledge & Kegan Paul Ltd. 1957. pp, 63-69.

33. Marvin Harris : Op, Cit. p, 482.

34. Peyre, H : Durkheim, The man and intellectual Back-ground. in Kurt H. wlf. ed durkheim, 1858-1917- pp, 3-31.

35. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 236.

٣٦- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى عم الإجتماع . ص ٢٧.

٣٧- نفس المرجع اسابق. ص ٣٨.

38. De Grange Mcquilkin : The Nature and elements of Sociology ew Haven. Yale University Press. 1953. p. 205.

39. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 236.

40. Rex, J. : key Problems of Sociological theory. London. routledge & Kegan Paul. 1970. p, 100.

41. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 239.

42. Ibid. p, 237.

43. Mc-Quilkin De Grange : Op, Cit, p, 235.

44. T. parsons : The structure of social Action. p, 307.

45. Alvin Guldner : Op, cit. p, 466.

46. T. Parsons : The structure of social Action. pp, 306-307.

47. E. Durkheim : The division of Labor in society. p, 323.

48. Ibid. p, 323.

49. Ibid. p, 309.

50. bid. p, 345.

51. Durkheim, E. : Sucde, A study in sociology. the Free Press. Ilinois. 1951. p, 134.

٥٢- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الإجتماع ، ص ص ٣٣.

53. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 346.

54. t. Parsons . The Structure of Social Action. p, 353.

55. Irfing Zeitlin : Op, cit. p, 242.

56. Marvin Harris : Op, Cit. pp, 472-473.

57. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 242 and See Also E, Durkheim The division cf Labor in society. pp, 328-359.

58. A. Gouldner : Op, Cit. pp, 28-29. and See Also A. Giddens Capitalism and Modern social theory. p, 72.

59. E. durkheim : Professional Ethics and Civil Morals. p, 15.

60. T. Parsons : The Structure of social Action. pp, 301-468.

62. J. Rex : Op, cit. p, 100.

٦٣- نيقولا تيماشيف : مرجع سابق، ص ١٨٤.

64. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 343.

65. Ibid. p, 418.

66. Marvin Harris : Op, Cit. p, 466.

67. Ibid. pp, 474-475.

68. T. Parsons : Durkheim Conctribution to theory of Social Systems. pp, 118-153.

69. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 179.

70. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 384, and See Also M. De Grange : Op, Cit. p, 183.

٧١- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ص ١٦٣.

72. e. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 268.

73. Ibid. p, 350.

74. A. Giddens : Capialisb and Modern Social theory. p, 68.

75. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 228

76. Ibid. p, 201.

77. Ibid. p, 203.

78. E. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 25.

79. E. Durkheim : The division of Labour in Society. p, 202.

80. R. Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 77.

81. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 204.

82. Ibid. p, 215.

83. Ibid. p, 213.

84. T. Parsons : The structure of social Action, p, 314.

85. r. Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 54.

٨٦- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع. ص ص ٣١، ٣٢.

87. T. Parsons : The structure of social Action. p, 321.

88. E. Durkheim : The division of Labor in society. p, 234.

89. E. Durkheim : Suicide, A study in Sociology. p, 355.

90.A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory. p, 68.

91. E. Durkheim : The division of Labor in Society. pp, 2-5.

92. E. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 26.

٩٣- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الإجتماع . ص ٣.

94. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory. p, 65.

95. A. Gouldner : Durkheim's sociologism and Saint-Simon, ed. London. Routledge & Kegan Paul. Ltd. 1959. p, 2.

96. Durkheim, E. : Sociology and Philosophy. London. 1965 p, 32.

97. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory. pp, 95-98.

98. T. Parsons : The Structure of Social Action. pp, 340-341.

99. E. Tiryakian : Op, Cit. p, 24.

100. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 235.

101. Tucker, R. : Philosophy and Myth in Karl Marx. Cambridge, 1965. p, 125.

102. A. Gouldner : Durkheim's Socialism and Saint-Simon. p, 204.

103. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 101.

104. A. Gouldner : Durkheim's Socialism and Saint-Simon. p, 206.

105. Ibid. p, 249.

106. E. Durkheim : The diision of Labor in Society. p, 374.

107. Ibid. p, 375.

108. Ibid. p, 375.

109. Ibid. p, 375.

110. Ibid. p, 376.

111. Ibid. p, 377.

١١٢- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع. ص ٣٢.

١١٣- نفس المرجع السابق. ص ٢٨.

١١٤- نفس المرجع السابق . ص ٢٧.

115. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 302.

116. Ibid. p, 468. and See also R. Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 50.

117. Ibid. pp, 406-407.

118. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 52.

119. R. Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 44.

120. Durkheim, E. : Montesqueu and Rousseau. Trans. by : R. Manheim, University of Michigan Press, 1965. p, 5.

121. E. Durkheim : Suicide, A study in Sociology. p, 35.

122. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory. p. 36.

123. R. Nisbet : The Sociology of Emile Durkheim. p, 51.

124. E. Durkheim : Montesquieu and Rousseau. p, 9.

125. Ibid ɔ, 10.

126. Ibid. p, 10.

127. Ibid. p, 13.

128. E. Durkheim : The division of Labor in Society. pp, 64-65.

١٢٩- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الإجتماع . ص ٣٦.

١٣٤- نفس المرجع : ص ١٤٦.

135. H. Peyre : Op. Cit. p, 36.

136. Ibid p, 37.

137. R. Nisbet : The Sociology of Emile Durkheim. p, 51.

138. Ibid. p, 51.

139. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory. p, 86.

140. R. Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 58.

141. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory . pp 89-90.

142. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 369.

١٤٣- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الرجتماع . ص ٢٨.

١٤٤- نفس المرجع . ص ١٣٧.

١٤٥- نفس المرجع . ص ٩٠.

146. E. Durkheim : The division of Labor in Society. pp, 64-65.

١٤٧- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الإجتماع. ص ص ٨. ٣٨.

148. R. Nisbet : The Sociology of E. Durheim . p, 49.

149. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 305.

150. Ibid. p, 346.

151. Ibid p, 330.

152. Ibid p, 331.

153. T. Parsons : The Structure of Social Action. pp, 326-350.

154. R. Nisbet : The Sociology of E. Durkheim. p, 63.

155. E. Durkheim : Sociology and Philosophy. p, 26.

١٥٦- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ٥٦.

157. T. Parsons : The Structure of Social Action. pp, 358-359.

١٥٨- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع. ص ٦.

159. e. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 8. and See also Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 243.

160. e. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 81.

161. E. Durkheim : Suicide, A study in Sociology. Ch. 4.

162. T. Parsons : Structure of Social action. p, 345.

١٦٣- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع. ص ص ٥١-٥٢.

64. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 345.

165. Ibid. p, 349.

166. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 92.

167. E. Durkheim : Sociology and Philosophy. p, 65.

168. E. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 27.

١٦٩- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع. ص ٣٥.

١٧٠- نفس المرجع : ص ٤٢.

171. A. Ciddens : Capitalism and Modern Social theory. p, 70.

١٧٢- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ص ١٠.

١٧٣- نفس المرجع : ص ٣.

174. E. Durkheim : Elementry Forms of the religious Life. p, 239.

175. E. Tiryakian : Op, Cit. p, 34.

176. R. Nisbet : The Sociology of Emile Durkheim. p, 67.

177. Ibid pp, 68-69.

178. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory. pp 91-92.

179. E. Durkheim : The division of Labor in Society. pp, 32, 64-65.

180. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 268.

181. E. Tiryakian : Op, Cit. p, 23.

182. e. Durkheim : The Elementary Forms of religious Life. p, 360.

183. Ibid. p, 124.

184. Irving Zeitlin : Op, Cit. p, 227.

185. E. Durkheim : The Elementary forms of regligious Life. p, 366.

186. E. Tiryakian : Op, Cit p, 40.

187. E. Durkheim : The Elementary forms of religious Life. p, 11.

١٨٨- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ص ٩٠.

١٨٩- نفس المرجع : ص ٢٣.

190. R. Nisbet : The Sociology of Emile Durkheim . p, 63.

١٩١- اميل دوركيم : قواعد المنتهج فى علم الاجتماع . ص ص ٥١-٥٢.

١٩٢- نفس المرجع : ص ٩١.

193. T. Parsons : The structure of Social Action. pp, 269-270.

194. Ibid. pp, 371-372.

195. Ibid. p, 369.

١٩٦- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ص ص ٩٧-١٠١.

١٩٧- نفس المرجع : ص ص ١٠٣-١٠٤.

١٩٨- نفس المرجع : ص ص ١٢٠-١٢١.

١٩٩- نفس المرجع : ص ١٣٦.

200. Mc-Quilkin De Grange : Op, Cit. p, 205.

201. E. Durkheim : The division of Lasbor in Society. p, 348.

202. T. Parsons : The Structure of Social Action. pp, 347-348.

203. E. Durkheim : The division of Labor in Society. pp, 345-356.

204. Ibid. p, 346.

205. Ibid. p, 330.

206. Ibid. p, 331.

207. T. Parsons : The Structure of Social Action. p. 323.

208. Ibid. pp, 353-354.

209. Ibid. p, 358.

210. Ibid. p, 329.

211. Ibid. p, 360.

212. Mc-Quilhin De Grange : Op, Cit. p, 210.

٢١٣- أحمد الخشاب : التفكير الاجتماعى، دراسة تكاملية فى النظرية الاجتماعية. ص ص ٥٩٢-٥٩٣.

٢١٤- نيقولا تيماشيف : مرجع سابق. ص ١٨٣.

215. Mc-Quilkin De Grange : Op, Cit. p, 109.

216. T. Parsons : Durkheim Contribution to the theory of integration of Social Systems. p, 138.

٢١٧- نيقولا تيماشيف : مرجع سابق. ص ٤١٥.

٢١٨- أحمد الخشاب : مرجع سابق. ص ٦٠٥.

and See also. Don Martinddale : Op. Cit. p, 14.

٢١٩- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ص ٦.

220. R. Nisbet : The Sociology of Emile Durkheim. p, 56

221. Ibid. p, 68.

222. Irving Zeitlin : Op. Cit. p, 237.

223. e. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 155.

224. Pierce, Albert : Durkheim and Functionalism in Kurt wolf (ed) : Emile Durkheim. 1858-1917. p, 165.

225. T. Parson : The Structure of Social Action. p, 354.

226. Ibid. p, 455.

227. Ibid. p. 385.

٢٢٨- زكريا ابراهيم : مشكلة الانسان . مكتبة مصر . سلسلة مشكلات فلسفية، ١٩٦٧، الطبعة الثانية. ص ١٧٠.

229. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 315.

230. Ibid. p, 337.

231. Ibid. p, 338.

232. E. A. Tiryakian : Op, Cit. pp, 25-26.

233. Ibid. p, 71.

234. Durkheim : Moral Education. Trans By : E. K. Wilson. and H. Schrurer. New York. The Free Press. 1961. pp, 67-68.

٢٣٥- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع : ص ص ٢٠-٣١.

236. E. Durkheim : Suicide, A Study in Sociology. p, 229.

٢٣٧- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع : ص ٢.

٢٣٨- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع : ص ٢.

٢٣٩- نفس المرجع : ص ٣.

240. R. Tucker : Op, Cit. p, 73.

٢٤١- اميل دوركيم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع. ص ٤٢٢.

242. E. Durkheim : Elementary Forms of the religious Life pp, 239-298. and See also. R. Aron : Op. Cit. pp, 63-64.

243. T. Parsons : The Structur of Social Action. p, 319.

244. E. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 23.

245. Ibid. pp, 385-386.

246. e. Durkheim : The division of Labor in Society. pp. 85-86.

247. T. Parsons : The Structure of Social Action. p, 352.

248. Irving Zeitlin : Op, Cit, p, 236.

249. K. Durkheim : The division of Labor in Society. pp. 267-268.

250. Ibid. p, 269.

251. Ibid. p, 325.

252. Ibid. p, 356.

253. e. Durkheim : Moral Education. pp, 38-40.

254. e. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 345.

255. A. Giddens : Capitalism and Modern Social theory . p, 95.

256. Irving Zeitlin : Op, Cit, p, 24.

257. E. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 31.

258. Don Martindale : Op, Cit. pp, 88-89.

259. e. A. Iiryakian : Op, Cit. p, 31.

260. E. Durkheim : The division of Labor in Society. p, 336

261. E. A. Tiryakian : Op, Cit. p, 32.

262. E. Durkheim : Moral Education. p, 73.

263. E. Durkheim : Sociology and Philosophy. p, 72.

264. Ibid. p, 53.